الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

تأثيـــر أزمـــة كوفيـــــد 19 على التجارة الخارجية

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر الطور الثالث: ل م د
تخصّص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطلبة:
- غرايسه محمد
- حسام الدين نصرات

إشراف الدكتور:
- علي ذهب

أعضاء لجنة التقييم

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.نصير احمد	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د.ذهب علي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د.محلوس زكية	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشـا

الموسم الجامعي: 2021 م / 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

فمصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ من لا يشكر الناس لا يشكر الله ﴾

يشرفني أن أتقدّم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى كل من مدّ يد المساعدة وساهم معي في تذييل ما واجهتني من صعوبات في هذا العمل ونخص بالذكر

الأستاذ المشرف * * الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته وإرشاداته القيمة لإتمام هذا العمل

الأساتذة الأفاضل: أساتذة

إلى كل هؤلاء: شكرا جزيلا

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**أ – ج**
الفصل الأول: التجارة الدولية وأزمة كورونا مفاهيم عامة	
المبحث الأول: التجارة الدولية	**06**
المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية وأهميتها	**06**
المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية	**09**
المطلب الثالث: نظريات التجارة الدولية	**13**
المبحث الثاني: الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19	**17**
المطلب الاول: نظرة تاريخية حول نشأة وتطور الجائحة	**17**
المطلب الثاني: الابعاد الاقتصادية للجائحة على التجارة الدولية بشكل عام	**20**
المطلب الثالث: الإجراءات الاقتصادية و الإدارية المتخذة في سياق التصدي للجائحة	**23**
المطلب الرابع: انعكاسات الجائحة على التجارة الدولية	**26**
الفصل الثاني: أثر الجائحة على الاقتصاد وسبل التعافي الاقتصادي	
المبحث الأول: انعكاسات فيروس كورونا على الأوضاع الاقتصادية	**29**
المطلب الأول: أثر الجائحة على أسعار السلع وطرق توريدها	**29**
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا البطالة	**34**
المطلب الثالث: أثرها على اجمالي ساعات العمل	**40**
المبحث الثاني: أثر الجائحة على التجارة الخارجية	**44**
المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على التعاقدات والالتزامات في عقود التجارة الدولية	**44**

المطلب الثاني: أثر كورونا على نسبة التصدير والاستيراد	**46**
المطلب الثالث: التعامل مع مشكل تأخر تسليم البضائع	**49**
المطلب الرابع: إجراءات مواجهة تأثير الفيروس على التجارة الخارجية	**52**
خاتمة	**56**
قائمة المصادر والمراجع	**60**

مقدّمـــــة

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية عمود الاقتصاد العالمي، وهي المحرك الفعلي للتنمية الاقتصادية، فالتجارة الدولية لها أهمية كبيرة بالنسبة لكل الدول بما في ذلك الدول النامية، وهذه الأهمية راجعت إلى كون التجارة الدولية تمنح التحرر التجاري وانفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض، مما ينعش الحياة الاقتصادية ويجعلها تتطور بشكل أسرع.

ولكن ورغم ذلك قد تواجه التجارة الدولية طوارئ وظروف من شأنها أن تدخل دولا كبيرة في أزمات مادية حادة، لأن تضرر التجارة الدولية يعني تضرر الدول خاصة التي يعتمد اقتصادها على التجارة الخارجية بشكل أساسي، وإن من بين الأزمات التي أثرت على سير التجارة الدولية وتطورها مؤخرا انتشار جائحة كورنا؛ حيث في أواخر سنة 2019 دخل العالم في حالة من الطوارئ بسبب انتشار وباء كورونا، أثر بشكل كبير على حياة الناس وسبل عيشهم، بوضع ضغط شديد على الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية.

أثر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل كبير؛ حيث عايشت الدول حالة انكماش اقتصادي لا لم تسايرها من قبل، بسبب خطورة الوباء والبروتوكولات المتبعة للحد من انتشاره، كالإغلاق الشبه دائم لكافة القطاعات، ودخول البشرية في الحجر الصحي، وهو ما أثر بشكل سلبي على سيرورة التجارة الدولية ودخولها في أزمات كبيرة.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الأشكال التالي:

ما هي تداعيات فيروس كورنا على التجارة الدولية؟.

ويندرج تحت هذا الإشكال مجموعة من الأسئلة هي:

- إلى مدى أثرت كورونا على سير التجارة الدولية؟
- كيف أثرت كورنا على العمل والبطالة؟
- ماهي تداعيات الجائحة على السوق ؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الدول للحد من خطورة الفيروس على التجارة الدولية؟ .

فرضيات الدراسة:

في إطار الأجابة على الأسئلة نحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

- التجارة الدولية عمود الاقتصاد الدولي والمحرك الفعلي للتنمية.
- فيروس كورونا من الأوبئة التاجية تسبب انتشاره بخسائر بشرية ومادية مست كل دول العالم.
- لقد دخلت الحكومات العالمية في صراع مع انشار هذا الوباء وفرضت الكثير من الإجراءات والسياسات للتصدي لهذه الجائحة وتفادي خطرها خاصة على التجارة الدولية.

أسباب الدراسة:

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

- الفضول الذي يجرنا لمعرفة التجارة الدولية وأهميتها ومدى أثرها على اقتصادات الدول في الأزمات.
- الميل للتعمق أكثر في الكشف عن فيروس كورنا وأثره على الاقتصاد العالمي.
- معرفة مدى استجابة العالم للأوبئة وصدها والكف من خطورتها على التجارة الدولية.

أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة لأن التجارة الدولية تعتبر من اهم الموضوعات، كونها أحد النقاط التي تربط دول العالم اقتصاديا واجتماعيا بشكل دائم كما انه قطاع حساس تتأثر الدول بمجرد تأثر هذا القطاع، وفيروس كورنا الذي ألحق ضررا كبيرا بالتجارة الدولية يعتبر سابقة في العصر الحديث أدخلت الدول إلى حالة من الاضطراب والصدمة.

أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة التجارة الدولية وأهميتها في الحياة الاقتصادية العالمية.
- دراسة أثر كورنا على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.
- دراسات الجهود الدولية من أجل حماية الاقتصاد والتجارة الدولية.

منهجية الدراسة:

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك لوصف وتوضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالتجارة الدولية وفيروس كورنا. وتحليل مدى أثر هذا البواء على التجارة الدولية الحلول التي انتهجتها الدول للتعافي الاقتصادي.

تقسيمات الدارسة:

للإلمام بجوانب هذا البحث قسّمنا العمل إلى فصلين رئيسيين، تسبقها مقدّمة وخاتمة حوت أهم ما توصّلنا إليه من نتائج وأفكار.

الفصل الأول: الذي يحتوي على مبحثين أولها دراسة المفاهيم الأولية للتجارة الدولية، أما المبحث الثاني دراسة أثر فيروس كورنا على الاقتصاد والتجارة الدولية.

الفصل الثاني: تناول هذا الفصل مبحثين أولهما عالجنا فيه انعكاسات فيروس كورونا على الأوضاع الاقتصادية، المبحث الثاني: عالج أثر الجائحة على التجارة الخارجية .

صعوبات الدراسة

البحث لم يخل من صعوبات – كعادة البحوث الأخرى – خاصة في ندرة المراجع، كون الموضوع يدرس حالة يسايرها العالم حالينا لذلك من المعقول ان تنعدم المؤلفات في هذا الموضوع، أيضا ضيق الوقت مقارنة بموضوع الدراسة .

الفصل الأول

مفاهيـــــم عامّـــة

- المبحث الأول: التجارة الدولية.
- المبحث الثاني: علاقة الحجاج بمجاله المفهومي

الفصل الأول: التجارة الدولية وأزمة كورونا مفاهيم عامة

المبحث الأول: التجارة الدولية:

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية وأهميتها:

1 – تعريفها: التجارة الدولية (بالانجليزية: International trade) وهي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان.[1]

تعرف التجارة الدولية أو التجارة الخارجية أو الاقتصاد الدولي بأنها مجموعة المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.

و هي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول تتحكم فيها شروط وأساليب معروفة ومقنّنة لدى مختلف دول العالم ولها نموذجين رئيسيية:

أ – **التصدير** وهو خروج السلع والمنتوجات والخدمات من الدولة إلى وجهة خارجية أو دولة أخرى.

ب – **الاستيراد** وهو دخول السلع والمنتوجات والخدمات من دولة أجنبية الى الدولة المستقبلة [2].

نستطيعً القولً بأنً التجارةً الدوليةً هي: كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغيرً المنظورة :

- وعرفت التجارة الدولية بأنها: المعاملات التجارية الدولية المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.

[1] شيخي حفيظة: ترشيد السيايات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد (المنظمة العالمية للتجارة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد تحصص مالية دولية، إشراف بن بوزيان محمد، المدرسة الدكتورالية، كلية الاقتصاد، علوم التسيير، والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2011 – 2012، ص 10.

[2] رشاد العصار، حسام داود: التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000 ، ص12.

- من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو خدمات أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة.[1]
- ومن التعاريف أيضا: التجارة الدولية هي وجود اتصال تجاري يتعدى الحدود السياسية للدولة بحيث تصدر إحدى الدول الفائض من منتجاتها إلى دولة أخرى تحتاج بالفعل إلى هذه المنتجات وتقوم الدولة الثانية بتصدير نوع معين من المنتجات أو المواد الأولية تحتاجها دولة ثالثة وهكذا تتشابك العلاقات وتتصل الدول بعضها البعض تجاريا[2].

وهي بشكل مبسّط العملية التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات، ولكن عبر الحدود والمناطق المختلفة، وبين الدول الموجودة فيها والدول التي تحتاج إليها؛ أي أنَّ هناك دولة مصدِّرة وأخرى مستوردة، وتُشكِّل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان، وتختلف عن التِّجارة المحلية التي تتم كلياً داخل البلد الواحد؛ وقد يطلق على التِّجارة الدوليَّة أحياناً اسم التِّجارة العالمية أو التِّجارة الخارجية.

وللتجارة الدوليَّة مجموعة من القوانين تُطبَّق على هذا النوع من العلاقات التجارية، وتشمل هذه القوانين: الاعتمادات المصرفيَّة، والنقل والتأمين، والملكيَّة الصناعية، وعقود نقل التكنولوجيا، والشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات.

وتُمثِّل التِّجارة الدوليَّة أحد فروع التِّجارة الذي يختص بمجال المعاملات التجارية التي تتم بين الدول، والتي يتم تبادلها بين البلد المصدر (الدولة البائعة) والبلد المستورد (الدولة المشترية).[3] **ومنظمة التِّجارة الدولية**[4] هي التي تقوم بدعم التِّجارة الدوليَّة، وتأخذ على عاتقها كل ما يتعلق بها من قوانين ناظمة لها بين مختلف البلدان.

2 – أهميتها:

[1] فراس الأشقر، محاضرة التجارة الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سوريا، 10 – 03 – 2017، ص 3.

[2] صلاح الدين نامق: التجارة الدولية، دار المعارف مصر القاهرة، ط3، 1967 ، ص1 .

[3] موقع النجاح: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها، 31 – 10 – 2021، تاريخ الدخول 16 – 05 – 2022، https://www.annajah.net/ .

[4] منظمة التجارة الدولية : هي منظمة عالمية، لها مقر في مدينة جنيف بسويسرا، وكانت نشأتها نتيجة للمفاوضات التجارية الدوليَّة متعددة الأطراف، وإنَّ مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التِّجارة الدوليَّة انسياباً سلساً وسهلاً ويسيراً، وتضم 164 دولة من مختلف أنحاء العالم. المرجع نفسه.

إن تطور الاقتصاد في كافة دول العالم راجع أساسا لتطوُّر التجارة الدولية وقوانينها؛ ولنا أن نرى أهميتها البارزة في الدور الذي تلعبه في دعمها للمنافع التي تخلقها لدى الدول التي تكون نشطة لديها؛ حيث إنَّها تدعم استفادة كل دولة من المميِّزات التي تُقدِّمها الدول الأُخرى؛ وينتج ذلك بسبب عدم قدرة بعض الدول على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحليَّة فقط، كما من الممكن الاستفادة من هذه الموارد في حال استخدامها بطرائق جديدة ومبتكرة تتميز بالإبداع؛ بهدف تصديرها إلى دول العالم، ويمكننا توضيح أهمية التِّجارة الدوليَّة توضيحاً دقيقاً إلى حدٍّ ما بناءً على النقاط الآتية:[1]

– ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها أداة لتصريح فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

– اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.

– تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

– التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

– نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة .

– تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

– الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات واشباع الحاجات.

– إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعاملة معها. .

– العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.

[1] فراس الأشقر، مرجع سابق، ص 5.

3- أهدافها:

يمكن إبراز النقاط التي تهدف التجارة الدولية إلى تحقيقها في الآتي:[1]

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح. إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استير اد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية .ً بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا .
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محلياً أنه يساعد على ترويج السياسةً الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة.
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية..
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدو ل في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.

المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية:

1 – لمحة تاريخية:

[1] وليد عابي: حماية وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر – ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، إشراف: الأخضر عزي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف، الجزائر، 2018 – 2019 ، ص7.

ظلت التجارة نشاطا شائعا منذ العصر الحجري فمن مقايضة الحبوب بفراء الحيوانات إلى ظهور العملات النقدية والسندات في العصور الوسطى وقد تزايدت المعاملات التجارية طوال التاريخ مع تحسن وسائل النقل وتسببت الثورة الصناعية في إعطاء دفعة جديدة للتطورات التجارية؛ حيث أن التجارة العالمية تضاعفت 46 مرة في الفترة ما بين 1720 إلى 1971 أي بنسبة 2.1 % سنويا، وقد تضاعفت أكثر أهمية التجارة الدولية بحلول اقرون الأخيرة سواء إقتصاديا أو سياسيا أو حتى اجتماعيا، وقد عبر المجتمع الدولي عن هذه الأهمية من خلال إطلاق اتفاقية الجات (Gatt) ثم منظمة التجارة العالمية (OMC) التي يراد لها أن تنظم العمل التجاري العالمي على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة، ومن بين الاسباب التي أدت بتزايد التجارة الدولية الاكتشافات الغير مسبوقة التي حدثت في مجالات النقل ، والاتصالات وتقنية المعلومات ...إلخ.

ويلاحظ أن الاقتصاد العالمي قد اجتاز طريقا طويلا ومعقدا في تكوينه وتطوره فيرة البعض أن ظهوره يعود إلى الحقبة الرومانية فيما يرد آخرون ظهور الاقتصاد العالمي إلى زمن الاكتشافات الجغرافية العالمية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر مما أدى إلى تسريع وتيرة التجارة العالمية بالأحجار الكريمة والعبيد ...إلح ومع التطورات الحاصلة آنذاك شهدت التجارة الدولية تطورا يقترن دائما والعلاقات الاقتصادية الدولية وذلك باتساع شبكات الطرق التي تربط بين الدول والأقاليم، بناء الموانئ، إنشاء الممرات المائية، تحسين الملاحة.... بالإضافة إلى التطور الكبير لشبكات السكك الحديدية عبر القارات الخمس.[1]

2 – مراحل تطور التجارة الدولية:

مرت التجارة الدولية بمراحل هي:[2]

المرحلة الألى (1488 – 1763): ظهرت هذه المرحلة أثناء الاكتشافات الجغرافية وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيون كذلك فتح الطريق التجاري نحو الهند كل هذا لعب دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

[1] شيخي حفيظة، مرجع سابق، 13 – 14.

[2] المرجع نفسه، ص 14، نقلا عن فؤاد محمد الصقار: جغرافية التجارة الدولية، منشاة المعارف بالإسكندرية، ط3، 199، ص 12 – 19.

المرحلة الثانية (1763 – 1883): في الجزء الثاني من القرن 18 كانت إنجلترا مركز الاقتصاد العالمي إذ شهدت إنتاجها وفرة مما فتح لا مجالات لتصدير الفائش المنتج إلى المستعمرات مما سمح بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة الي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل الامتكافئ.

المرحلة الثالثة (1883 – 1980): مع ظهور أول شكرة متعدّدة الجنسيات ظهرت المرحلة إذ تميزت بسيطة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الرابعة (1980 – إلى يومنا هذا): تتمثل هذه المرحلة بضهور الشركات المتعدّدة الجنسيات أيضا بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، ظهور ما يسمى بالعولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج بالإضافة إلى زيادة أنواع السلع التي يتم تصديرها وأيضا ما يترتب من آثار سلبية على البيئة.

3 – عوامل تطور التجارة الدولية:

هناك عوامل دعة ساهمت في تحقيق قفزة نوعية في التجارة الدولية كما ساهمت في رفع العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، نذكر أهما:

أ – **تطور حجم المبادلات التجارية** :خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أخذت التجارة العالمية تتطور بمعدلات نمو الإنتاج العالمي ، حيث وصل متوسط معدل نمو التجارة الدولية إلى 5.5 بالمائة سنويا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995 كما أن المبادلات التجارية الحالية قد تضاعفت بحوالي 40 مرة مقارنة بما تبادله دوليا سنة 1995، وهناك العديد من العوامل التي ساعدت على تحقيق هذا التطور الكبير في حجم المبادلات الدولية أهمها:

– **تطور وسائل المواصلات** :حيث يتوفر العالم اليوم على وسائل مواصلات متنوع وجد متطورة وسريعة وذات قدرات شحن كبيرة، فإذا أخذنا على سبيل المثال النقل البحري والذي يعتبر وسيلة النقل الأكثر استخداما في التبادلات الدولية بضمانه لنقل ثلاث أرباع المنتجات المتبادلة دوليا، فقد سجلت هذه الوسيلة تطورات كبيرة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال الزيادة في حجم السفن البحرية وظهور ما يسمى بالبوارج، والتي تملك القدرة على نقل كميات ضخمة من المنتجات ، وبالإضافة إلى ظهور أصناف عديدة من السفن والبوارج المتخصصة في شحن ونقل بضائع محددة ، مثل البوارج الخاصة بنقل الحاويات وكذلك تلك المتخصصة في نقل المواد الطاقوية كالبترول والغاز.....كل هذه التطورات في

وسائل المواصلات في وسائل المواصلات ساهمت بطريقة مباشرة في زيادة حجم المبادلات التجارية الدولية.[1]

- **إنشاء مناطق التبادل الحر** :بفضل ظهور بعض المنظمات والاتفاقيات الدولية، مثل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي تأسست عام 1947 وحلت محلها منظمة التجارة العالمية في عام 1995، فإن مهمة منظمة التجارة العالمية هي التفاوض على اتفاقيات دولية لتعزيز تيسير التجارة وتبادل حركة البضائع. باستثناء ظهور بعض المنظمات والمجموعات المحلية، مثل الاتحاد الأوروبي الذي تم إنشاؤه عام 1957 أو اتفاقية التبادل لأمريكا الشمالية عام 1992؛ لأن هذه المجموعات الاقتصادية تساعد في دعم التبادل الحر للمنتجات.

- **ظهور الشركات المتعددة الجنسيات:** عادة ما تتميز هذه الأنواع من الشركات بنطاق واسع، فهي تطور وتتوسع في أعمالها في العديد من البلدان من خلال السعي المستمر للإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، ولهذا السبب فإنها تنقل جزءًا من أنشطتها الإنتاجية إلى البلدان ذات العمالة بتكلفة منخفضة.[2]

ب - نمو تجارة المنتجات المصنعة:

خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لوحظ تطور في طبيعة المنتجات المتبادلة دوليا ، حيث اتجهت التجارة الدولية للتركيز أكثر على تبادل المواد المصنعة ، مما أدى إلى زيادة حجم المبادلات الدولية للسلع المصنعة ، وهذا نتيجة للزيادة المطردة في الاستهلاك وبالتالي الطلب العالمي عليها ، حيث يمثل اليوم هذا النوع من المنتجات ثلاث أرباع الصادرات العالمية والتي تشتمل خصوصا على الآلات ، وسائل النقل ، المعدات المكتبية وبالإضافة إلى أجهزة الإعلام والاتصال. وعادة ما يتم تبادل هذا النوع من المنتجات بين الدول الغنية.

أما فيما يتعلق بالمواد الأولية والمتمثلة في المنتجات الفلاحية (القطن، القمح، البن، الكاكاو،...) والمنتجات المنجمية والطاقوية (الفحم الحجري،البترول،...) فلا تمثل اليوم سوى حوالي ربع الصادرات العالمية ، هذا التوجه الجديد في التجارة العالمية أدى إلى تركز المبادلات الدولية في الأساس بين الدول الشمال الأكثر تطورا وتقدما على حساب دول الجنوب الأكثر فقرا.

[1] منتدى طلاب مستغانم: تطور التجارة الدولية، 25 - 06 - 2010، تاريخ الدخول 01 - 05 - 2022، https://mostaetud.ahlamontada.net/ .

[2] لينا الصمادي: ما هي عوامل تطور التجارة الدولية، موقع إي عربي، 28 - 07 - 2021، تاريخ الدخول 01 - 05 - 2022، https://e3arabi.com/ .

جـ - تركز التجارة الدولية حول ثلاثة أقطاب كبرى.

خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أخذت التجارة العالمية في التطور خصوصا بين ثلاثة أقطاب كبرى، والتي تظم الدول ذات الاقتصاديات الأقوى دوليا ، والمتمثلة في دول أمريكا الشمالية، دول اروبا الغربية ، ودول شرق أسيا والتي ترجع سيطرتها على التجارة العالمية في الأساس إلى التنويع في منتجاتها وتحكمها في التكنولوجيا المتطورة بالإضافة امتلاكها لطرق مواصلات متطورة حيث تستحوذ هذه الأقطاب الثلاثة على أكثر من 87 بالمائة من المبادلات الدولية ،من خلال تصديرها للمنتجات المصنعة والخدمات بالإضافة إلى رؤوس الأموال والمعلومات ، كما تحول كل دولة من هذه الأقطاب الثلاثة ، تحاول دعم مركزها في التجارة الدولية من خلال البحث عن إنشاء مناطق للتبادل الحر مع الدول المحيطة بها[1].

المطلب الثالث: نظريات التجارة الدولية:

نظريات التجارة الدولية هي ببساطة نظريات مختلفة لشرح التجارة الدولية. التجارة هي مفهوم تبادل السلع والخدمات بين شخصين أو كيانين. التجارة الدولية إذن هي مفهوم هذا التبادل بين الناس أو الكيانات في بلدين مختلفين.

في هذا الجزء من البحث سنتناول بالدراسة نظريات التجارة الدولية المختلفة التي تطورت خلال القرن الماضي والتي هي الأكثر صلة اليوم، وهي:

1 - النظرية الكلاسيكية:

تشكل النظرية الكلاسيكية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، حيث ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث سعت النظرية الكلاسيكية إلى توضيح السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية، حيث تعتبر كأساس في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية، إذ جاءت كرد فعل لمذهب التجاريين الذين نادوا بضرورة تقييد التجارة الخارجية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، دافعت النظريات الكلاسيكية على مبدأ التحرير التجاري، وترى فيه أنه ضروري لتطور الدول وتحقيق النمو الاقتصادي .

تقوم النظرية الكلاسيكية على الفرضيات التالية:

[1] منتدى طلبة مستغانم، مرجع سابق.

- الاقتصاد في حالة التشغيل التام وسيادة حالة المنافسة التامة.
- الاعتماد على نظرية القيمة في العمل أي أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المحدد لتكلفة الإنتاج.
- حيادية النقود وحرية حركة عوامل الإنتاج داخل الدول وليس خارجها

ويعتبر دافيد هيوم وآدم سميث، ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، أهم منظري المدرسة الكلاسيكية، وفيما يلي نتطرق إلى أهم أفكار المدرسة التجارية، وكذا نظريات المدرسة الكلاسيكية المفسرة للتجارة الخارجية.[1]

2 – النظرية النيوكلاسيكية:

تعتبر نظرية هكشر–أولين أحد النظريات الأكثر تفسيرا لأسباب الاختلاف القائم في النفقات النسبية التجارة الدولية على أساس اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان المختلفة كنتيجة حتمية الاختلاف في الوفرة والندرة النسبية لهذه العوامل بتفاوت نسب من عناصر الإنتاج في إنتاج السلع.

ويرى "هكشر" أن التبادل الدولي قائم على أساس المزايا النسبية التي يحققها كل بلد والناتجة عن كثافة أو قلة في عوامل الإنتاج في هذا البلد، ووفرة عامل الإنتاج يعني انخفاض سعره نسبيا، وعليه هذا الانخفاض ينتج عنه انخفاض نسبي لسعر السلعة، وقد بين "هكشر" درجة الاهتمام بجانب العرض في تفسيره لأسباب قيام التجارة الدولية واختلاف دوال الإنتاج للسلع بين الدول، أي تباين نسبة عناصر الإنتاج في إنتاج السلع، بالاعتماد على احتياج السلع إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج، وعليه فالتبادل الدولي يرتكز على المزايا النسبية التي يحصل عليها كل بلد من تصديره للسلع التي يتميز بوفرة عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاجها.[2]

على اساس ما سبق قام "أولين" بتكييف النظرية واعتبر أن التفاوت في نسب عناصر الإنتاج عند إنتاج السلع أمر بديهي، أما المهم فهو تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة، كما يضيف بعض العوامل المرتبطة بطلب المستهلكين، والتي تحدد رغباتهم من السلع المختلفة والظروف التي تتحكم في ملكية عناصر الإنتاج ومنه فالأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تتأثر بأذواق المستهلكين، إذ أن ارتفاع الطلب على سلعة ما يسبب ارتفاع سعرها فالأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، فارتفاع الطلب

[1] وليد عابي: مرجع سابق، ص 9.

[2] بن شني عبد القادر: تسيير عمليات التجارة الدولية، محاضرات بيداغوجية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم – الجزائر، 2020 – 2021، ص 19 – 20.

على سلعة يؤدي إلى ارتفاع السعر النسبي للعنصر المتوفر نسبيا في إنتاج هذه السلعة، وعليه أذواق المستهلكين قد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر، وتماثل الأذواق في البلدان المختلفة شرط أساسي لهذه النظرية، و السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية يرجع لاختلاف في الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج زيادة إلى تماثل أذواق المستهلكين.[1]

وتم انتقاد هذه النظرية كونها تهتم بالندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، وبالتالي فهي أغفلت الجانب النوعي، وترتكز كذلك على تجانس عوامل الإنتاج في جميع البلدان وهذا غير منطقي لأن هذه العوامل غير متجانسة ومتنوعة تختلف باختلاف البلدان، كما أنه لا يمكن أن تتساوى نسب مزج هذه العناصر عند إنتاج منتوج معين في بلدان متباينة نظرا للتفاوت التقني والفني الموجود بينها.

3 – النظريات الحديثة:

تعتبر النظريات الحديثة نتاج للنقائص التي عرفتها النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي، ويمكن التطرق إلى أهم النظريات التي تناولت الخصوصيات بدءا بالعامل التكنولوجي، وصولا للمنافسة غير التامة واقتصاديات الحجم، ونموذج الجاذبية.

يعتبر العامل التكنولوجي مفتاح للتجارة الدولية لأنه يسمح باكتساب مزايا التصدير للدول، وقد دعمت الفكرة من خلال **نظرية الفجوة التكنولوجية ونظرية دورة حياة المنتج**، فحسب "بوسنر" J. Posner "في نظريته الفجوة التكنولوجية 1961، فأن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا عكس تماما نتائج "هكشر واولين" حيث أن اختراع وابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة، يمكن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها، على اعتبار أن تفوقها التكنولوجي يمكنها بأن يكون لها احتكار التصدير في سلع القطاع المعني ، ولقد ركز "بوسنر" في تفسيره على مصطلحين أساسين أولهما فجوة الطلب وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة في الدولة الأم، وبداية استهلاكها في الخارج وثانهما فجوة التقليد وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة الأم وبداية إنتاجها في الخارج، وحسب هذا النموذج فإن الدول المتفوقة تكنولوجيا تطرح في السوق منتجات جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو ذات تكلفة اقل، تسمح لها باكتساب مزايا احتكارية مقارنة بغيرها من الدول المقلدة للمنتوج، وهذا ما يسمح لها بتصدير هذا المنتج إلى بقية الدول، كون المستهلكين في الدول الأخرى يطلبون السلعة قبل أن يستجيب المنتجون المحليون لهذا الطلب على

[1] المرجع نفسه، ص 20.

السلعة المستوردة، وعليه تبقى الدول صاحبة التفوق التكنولوجي تنفرد باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي إلى الدول الأخرى، ما دامت فجوة الطلب أكبر من فجوة التقليد، لكن مع توسع إنتاج هذه السلعة تأخذ العملية الإنتاجية للمنتوج شكلها النمطي، عندها يمكن إنتاج نفس المنتوج في الدول المستوردة وهذا يزيل الاحتكار، ما يعاب على هذه النظرية أنها لم تتوصل الى قياس لحجم الفجوة التكنولوجية، وكذا المدى الزمني الذي تستغرقه تلك الفجوة قبل تلاشيها ، إضافة إلى ذلك تأكيد الدراسات عدم تميز النموذج بالواقعية، كون الأجور العامل الهام في تحديد نمط التجارة في المدى الطويل، وعدم توفر الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات.[1]

فشلت النظريات السابقة في تفسير أسباب قيام التبادل التجاري بين الدول بسبب سرعة التقدم التكنولوجي وزيادة عدد الشركات الكبيرة. أما في نظرية دورة حياة المنتج: فان العديد من سلع الشركات تمر بمراحل حياتية وخلال هذه العملية التي يمكن وضعها بعدة مراحل (الظهور ثم النمو ثم النضوج ثم الانحدار) وقد اعتمدت عدة دراسات على دورة حياة السلعة في تفسيرها للتجارة الخارجية ومنها دراسة (ويلز وهيرش 1971) حيث بينت النتائج على أن الأداء والسلوك التصديري للشركة يتأثر بخصائص السلعة. وعلي الرغم من أنها النظرية الأولي لتفسير أسباب التبادل التجاري علي مستوي الشركات إلا أنها تعاني من المشاكل التالية:

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في المراحل نفسها.
- كزت في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.
- تجاهلت العديد من العوامل الأخرى الداخلية ذات العلاقة بأهداف وفلسفة الشركة وخصائص متخذي القرارات.
- لم تبين كيفية إمكانية تحسين مستوي الأداء التصديري للشركات والعوامل المحددة لنجاحها[2].

[1] بن شني عبد القادر، مرجع سابق، ص 21 – 22.

[2] أدم سميث: نظريات التجارة الدولية، عرض تقديمي، موقع SlidePlayer تاريخ الدخول 02 – 05 – 2022، https://slideplayer.ae/slide/17166472/ .

المبحث الثاني: الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 .

المطلب الاول: نظرة تاريخية حول نشأة وتطور الجائحة:

1 – نشأة فيروس كورنا وتطوره:

لاتزال تثار الكثير من الأسئلة حول فيروس كورونا بينها تلك المرتبطة بتاريخ ظهوره. وتطرح في هذا السياق العديد من الفرضيات. علما أن عدة أطراف في العالم تتهم الصين، التي أعلنت ظهور الفيروس نهاية ديسمبر/كانون الأول 2019، بأنها أخفت الحقيقة أو جزءا من هذا الحقيقة، ولم تبلغ العالم بخطورة الوباء في الوقت المناسب حتى تتخذ بقية الدول احتياطاتها اللازمة.

لقد بدأ تسارع التطورات المرتبطة بالفيروس خلال النصف الثاني من شهر يناير/كانون الثاني 2020. ففي 20 يناير/ كانون الثاني من نفس السنة أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ أن فيروس كورونا مرض معد ينتقل بين البشر. وفي 21 من نفس الشهر بلغ عدد الوفيات في الصين 6، وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، قنغ شوانغ، إن بلاده أطلعت منظمة الصحة العالمية والدول المعنية حول الوباء منذ ظهوره لأول مرة.

وفي 23 من يناير/كانون الثاني، تحدثت بكين عن إصابة 614 شخصا بالوباء، توفي إثرها 17 شخصا، وفرضت الصين الحجر الصحي في ووهان. ومع ارتفاع عدد الضحايا، بدأت تتضح خطورة المرض، وانتاب العالم القلق والخوف من توسع انتشار الوباء، ثم الشك في المعلومات الصينية بخصوصه بينها تاريخ ظهوره.[1]

[1] فرانس 24، **تاريخ ظهور فيروس كورونا...اللغز الذي يحير العالم، موقع إلكتروني: https://www.france24.com/ar/** .

في حين نجد العديد من الجهات المختصة في العلم قد لمّحت وأظهرت شكوكا حول إمكانية ظهور الوباء قبل التاريخ الذي أعلنت عنه الصين؛ أي أن الفيروس يمكن أن يكون قد ظهر قبل ذلك لكن الصين قد أحفت الأمر عن العالم لأغراض مجهولة ومن بين الجهات التي صرحت بهذا الأمر نجد:

أ – صحيفة "ساترداي تلغراف" الأسترالية:

نشرت هذه الصحيفة ملفا، قالت فيه إن الصين كذبت على العالم بشأن تفشي فيروس كورونا، وقامت "بإسكات الأطباء الذين حاولوا التحدث عن الفيروس في وقت مبكر، وتدمير الأدلة في المختبرات، ورفض تقديم عينات للعلماء الذين كانوا يسعون لإيجاد لقاح ."وهذا يحيل أيضا إلى تحميل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بكين مسؤولية انتشار الجائحة.[1]

ب– الفرنسية إيلودي كلوفيل[2]:

صرحت هذه الأخيرة في مقابلة مع قناة محلية فرنسية في مارس/ آذار الأخير أن الكثير من الرياضيين الذين شاركوا في الألعاب العسكرية العالمية في ووهان في أكتوبر/تشرين الأول 2019، قد تعرضوا لوعكة صحية صعبة جدا، مما يزيد الشكوك بظهور الوباء في ذلك الوقت أي قبل التاريخ الذي صرّحت عنه الصين.

وقالت البطلة الفرنسية إنها "ربما أصيبت بكوفيد–19 مثل العديد من أعضاء الوفد الفرنسي"، معتمدة في تصريحاتها على فحوصات أجراها أحد الأطباء الفرنسيين العسكريين. وكانت كلوفيل من البطلات الرياضيات الأوائل اللواتي تحدثن عن فرضية إصابتهن بفيروس كورونا أثناء مشاركتهن في الألعاب العسكرية 2019 في الصين.[3]

جـ – الطبيب الفرنسي إيف كوهين[4]:

قال طبيب فرنسي إن مريضا شُخصت حالته على أنها التهاب رئوي سابقا، بالقرب من العاصمة الفرنسية باريس، في 27 ديسمبر/كانون الأول 2019، كان مصابا بالفعل بفيروس كورونا المستجد. ويعني ذلك أن الفيروس ربما وصل إلى أوروبا قبل شهر تقريبا مما كان يُعتقد، وقال الطبيب إيف كوهين

[1] فرانس 24، **تاريخ ظهور فيروس كورونا**، مرجع سابق.

[*] إيلودي كلوفيل: المتخصصة في المسابقات الخماسية العسكرية.

[3] فرانس 24، مرجع سابق.

[*] **إيف كوهين** :هو رئيس طب الطوارئ في مستشفيي "أفيسين" و"جان–فرديبه" بالقرب من باريس.

لوسائل إعلام فرنسية إن المسحة التي أخذها من المريض في ذلك الوقت خضعت لفحص جديد مؤخرا، وتبين إيجابية الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19). وقال المريض، الذي تعافى بالكامل في وقتها، إنه لا يعرف من أين أصيب بعدوى الفيروس، نظرا لأنه لم يسافر إلى أي منطقة متضررة.[1]

وعليه فالوباء ليس بالضرورة أن يكون قد ظهر في ديسمبر 2019، ربما أخفت الصين التاريخ الحقيقي لظهور الوباء وساهمت بذلك، كما يتهمها الكثيرون، وربما طبيعة الفيروس (مشابه لفيروسات سابقة) في حد ذاته تكون هيا السبب في تردد الصين في اعلان انتشار وباء جديد.

2 – تعريف فيروس كورونا وطرق انتشاره:

أ – تعريفه:

فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب اعتلالات تتنوع بين الزكام وأمراض أكثر وخامة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية(MERS-CoV) ، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) .(SARS-CoV) ويُمثِّل فيروس كورونا المستجد (nCoV) سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل، وتعد فيروسات كورونا حَيَوانِيّة المَصْدَر، ويعني ذلك أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر. وتوصَّلت الاستقصاءات المستفيضة إلى أنَّ فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) قد انتقل من سَنَانير الزبَّاد إلى البشر، بينما انتقل فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية من الجمال الوحيدة السنام إلى البشر. وينتشر العديد من فيروسات كورونا المعروفة بين الحيوانات، ولم تُصيب البشر بعد.

وتشمل الأعراض الشائعة للعدوى أعراضًا تنفسية والحمى والسعال وضيق النفس وصعوبات في التنفس. وفي الحالات الأكثر وخامة، قد تسبب العدوى الالتهاب الرئوي، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم، والفَشَل الكُلَوِيّ، وحتى الوفاة.[2]

ب- طرق انتشاره:

ينتشر فيروس كرونا غالبا بالطرق التالية:

الطريقة المباشرة: وهي تنتقل من شخص إلى آخر مباشرة بوساطة أحد الأمور التالية:

[1] بي بي سي نيوز، **فيروس كورونا: أول حالة إصابة بكوفيد-19 في فرنسا كانت "في ديسمبر الماضي" (2019)**، https://www.bbc.com/arabic .

[2] **موقع منظمة الصحة العالمية: عن مرض كوفيد-19** ، http://www.emro.who.int/ar/index.html .

- الملامسة الشخصية للمريض.
- الرداد الصادر من المصاب بواسطة السعال أو العطس أو البصق.

الطريقة غير المباشرة: والذي يحتاج إلى وسيط آخر لنقل المرض من شخص إلى آخر مثل:

- الوسائط الحية أي الكائنات الحية الموجودة في الطبيعة مثل القوارض والحشرات والحيوانات الأخرى.
- الوسائط غير الحية الموجودة في الطبيعة مثل الماء والتربة والهواء والحليب والأغذية.[1]

المطلب الثاني: الابعاد الاقتصادية للجائحة على التجارة الدولية بشكل عام:

لقد اثرت ازمة كورونا علي التجارة الدولية في وقت وجيز منذ انتشار الوباء بالسلب بعد ان كانت في طريقها نحو الانتعاش الجيد. ولكن جائحة كورونا تحمل في طياتها جوانب ايجابية وجوانب سلبية وتتمثل الجوانب الايجابية في انخفاض أثمان مواد الطاقة التي تستخدم في الصناعات الكبري وذلك بسبب خفض الصين الطلب علي المواد البترولية ونتيجة لذلك انخفض سعر برميل النفط من 52.5 دولار الي حوالي 45.3 دولار .ولكن الجوانب السلبية تفوق الجوانب الايجابية أضعاف مضعفة وتتمثل في انخفاض مبيعات العديد من كبري الشركات التي تتركز في الصين مثل شركة أبل وشركة شيفرولية ونتيجة انخفاض مبيعات تلك الشركات فقد تأثرت اقتصاديات العديد من دول العالم ومنها الاقتصاد الامريكي لان تمثل ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم.[2]

ومن بين الأضرار والأثار التي سببها فيروس كورون على التجارة الدولية عامة نذكر:

1 – تضرر معدلات الإنتاجية في العالم:

تسببت الجائحة في خنق معدل نمو الإنتاجية الذي كان ضعيفا خلال العشرة أعوام الماضية، وكانت الأوبئة السابقة قد صاحبها هبوط معدل إنتاجية الأيدي العاملة بنسبة 6%، وتراجع معدلات الاستثمار بنسبة 11% بعد مرور خمسة أعوام في البلدان المتأثِّرة.

وتمثلت أهم التداعيات الاقتصادية في حدوث هبوط متزامن كبير في اجمالي الناتج المحلي، وانخفاض كبير في ناتج الاستهلاك والخدمات بسبب عدد من العوامل المؤثرة كإجراءات التباعد

[1] قدري الشيخ علي وآخرون: علم الاجتماع الطبي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2008 ، ص 101 – 102.

[2] المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية: **تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والمصري، 7 يولو 2020، تاريخ الولوج 14 – 05 – 2022، https://democraticac.de/** .

الاجتماعي والاغلاق العام لتجنب انتقال العدوى، كما خفضت الشركات من الإنتاج نتيجة الانخفاض الحاد في الطلب وانقطاع الامدادات وانكمشت التجارة العالمية بما يقارب 3.5 % في الربع الأول من العام الجاري نتيجة انخفاض الطلب وانهيار السياحة والاضطرابات في الامدادات.[1]

2 – دخول الجكومات والشركات في ديون:

ويلحق هذا الضرر أكبر باقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، كانت الأشد تضررا اقتصاديا، هي تلك التي تعاني ضعف أنظمتها الصحية، أو تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة أو السياحة أو تحويلات المغتربين من الخارج، أو تعتمد على صادرات السلع الأولية، أو التي تعاني من مواطن ضعف مالية حيث شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ارتفاع مستويات ديونها عما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية، وهو ما يجعلها أكثر عرضةً للضغوط المالية.[2]

– ديون الحكومات والشركات:

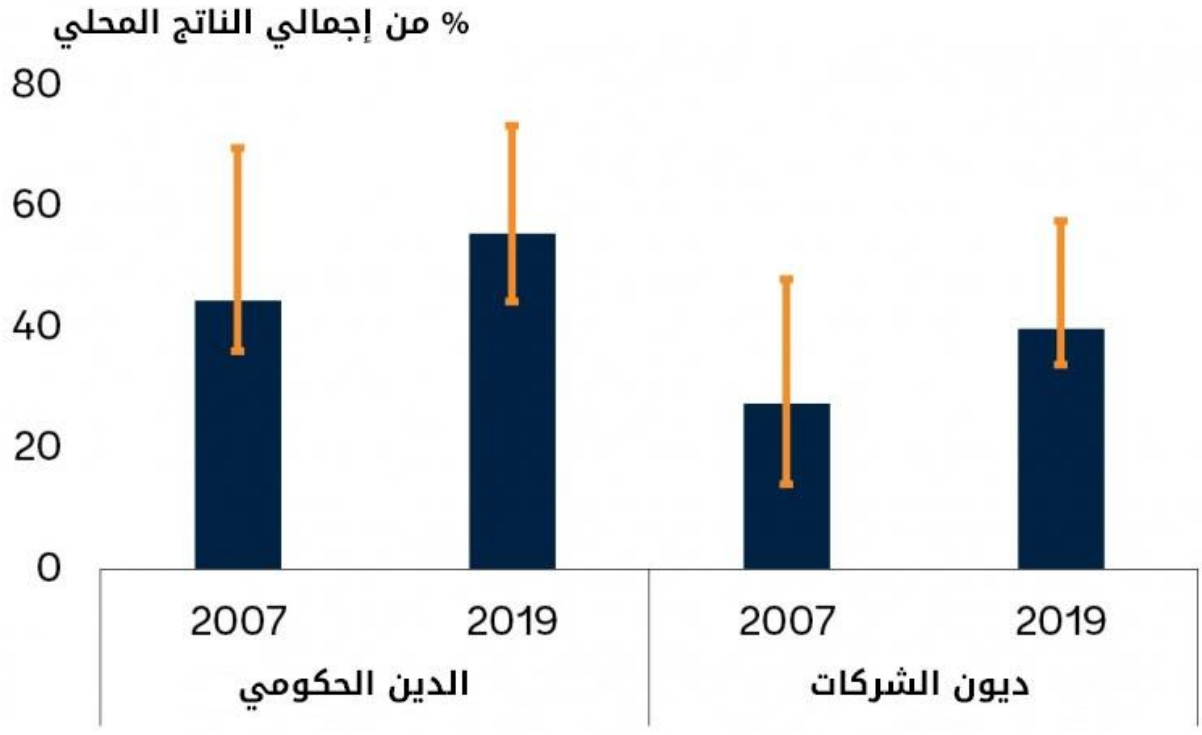

[1] سميحة جديدي، عبد المالك باهي، تداعيات جائحة كوفيد – 19 على التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، مج 11، ع1، 2021، ص 101.

[2] دانا فوريسك: جائحة كورونا ستخلّف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم، مدونات البنك الدولي، 06 – 08 – 2020، تاريخ الدخول 15 – 05 – 2022، https://blogs.worldbank.org/ar .

الشكل رقم (1): المصدر: دانا فوريسك: جائحة كورونا ...مدونات البنك الدولي، https://blogs.worldbank.org/ar.

3 – تأثر سوق العمل:

من جهة أخرى تلقى سوق العمل ضربة حادة نتيجة التراجع الكبير في النشاط وانخفاض ساعات العمل والتسريح المؤقت لعدد من العمالة، وقد كن الضرر شديدا على العمال ومحدودي المهارة، والعاملين في القطاع غير الرسمي، فمن مجموع 2 مليار عامل في القطار غير الرسمي على المستوى العالم تقدر منظمة العمل الدولية أن ما يقارب 20 % قد تضرروا بشدة.

4 – انخفاض سوق النفط:

واجه سوق النفط العالمي أكبر انخفاض في الطلب منذ عقود بسب انتشار الوباء، واستمر الضغط النزولي على أسعار النفط لأكثر من ثلاثة سنوات بعد الجائحة حيث أدى الانخفاض المستمر في الطلب إلى زيادة أخرى في المخزونات، وهو ما تسبب في ضرر كبير للدول المصدرة للنفط خاصة تلك التي يعتمد اقتصادها على المحروقات، لذلك فقد انهارت اقتصادات الكثير من تلك الدول، وهو ما جعلها أكثر صرامة في تنفيذ السياسات لتقليص اعتمادها على عائدات النفط.[1]

5 – ارتفاع الحاصلات الزراعية والمواد الأولية بشكل جنوني:

من آثار الجائحة أيضا ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية بشكل كبير إلى نحو 3% في عام 2020 ، سببت مخاوفا بشأن انعدام الأمن الغذائي في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ونشأت هذه المخاوف من الضربات التي لحقت بمستويات الدخل من جراء الركود العالمي ومعوقات توافر الغذاء على المستوى المحلي، بالإضافة إلى القيود المفروضة على عبور الحدود التي أعاقت المعروض

[1] منظمة التعاون الإسلامي : الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد – 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، تركيا، مايو 2020، ص 11.

من الأيدي العاملة. وقد ارتفع معدل تضخم أسعار المواد الغذائية ارتفاعا كبيرا في العديد من البلدان. وتعد جائحة كورونا هي آخر صدمة تلقتها أسواق السلع الأولية في تاريخها الطويل من الصدمات.[1]

7 – تأثر الاستثمار الأجنبي :

سبّب فيروس كورونا انتشار حالة من عدم اليقين حول آفاق الاقتصاد العالمي مما أسفر عنه تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حلال 2020، ومع وجود توقعات باستمرار هذا التراجع ولكن بشكل أبطأ على مدار العام الجاري 2021، وسجل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2020 أدنى مستوياته منذ تسعينات القرن الماضي، حيث انخفض بنحو 30 % مقارنة مع المستويات المسجلة عقب الأزمة المالية العالمية 2008 – 2009، ثم واصل انحفاضه بحوالي 42 % على أساس سنوي إلى 859 مليار دولار مقارنة مع 1.5 ترليون دولار في 2019. [2]

المطلب الثالث : الإجراءات الاقتصادية و الإدارية المتخذة في سياق التصدي للجائحة:

انتهجت دول العالم طرقا تكاد تكون متماثلة من اجل التصدي لفيروس كورونا اقتصاديا والتعافي من لآثار التي سببها انتشار فيروس كورنا في العالم، والمؤكد أنه انصب تركيز السياسة الاقتصادية العالمية على ثلاثة أهداف للحد من خطورة الفيروس على الاقتصاد العالمي هي:[3]

1 – ضمان عمل القطاعات الضرورية : حيث تم العمل على تعزيز الموارد اللازمة لإجراء اختبارات تشخيص كوفيد–19 وعلاجه. والحفاظ على انتظام الرعاية الصحية، وإنتاج الغذاء وتوزيعه، والبنية التحتية والمرافق الضرورية. بل إن ذلك قد انطوي على إجراءات تَدَخُّلية من جانب الحكومة لتوفير الإمدادات الأساسية استنادا إلى صلاحيات وقت الحرب التي تعطي أولوية لإبرام عقود حكومية توفر المدخلات التي لا غنى عنها والسلع النهائية، أو تحويل الصناعات إلى احتياجات بعينها، أو إجراء عمليات تأميم انتقائية. ومما يوضح ذلك قيام فرنسا بمصادرة الكمامات الطبية في وقت مبكر من الأزمة، وقيام الولايات المتحدة بتفعيل "قانون الإنتاج الدفاعي" لضمان إنتاج المعدات الطبية اللازمة...إلخ.

---

[1] البنك الدولي: تأثير جائحة كورونا على أسواق السلع الأولية أشد وطأة على أسعار الطاقة؛ وترجيح استمرار الطلب المنخفض على النفط لما بعد 2021، بيان صحفي رقم 2021/047/EFI ، 22 – 10 – 2020، تاريخ الدخول: 02 – 05 – 2022، https://www.albankaldawli.org/ .

[2] صالحي سلمى: الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وتداعيات كوفيد–19 ، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، مج 11، ع 2، 2021 ، ص 530.

[3] جيوفاني ديلاريتشا وآخرون: السياسات الاقتصادية للحرب على كوفيد–19، صندوق النقد الدولي، رأي وتعليق، 01 – 04 – 2020، تاريخ الدخول 15 – 05 – 2022، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/01/blog040120-economic-policies-for-the-covid-19-war .

2 – توفير موارد كافية للمتضررين من الأزمة : دعم الحكومة للأسر التي تفقد دخلها بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لإجراءات الاحتواء. حيث يساعد الدعم على بقاء الناس في بيوتهم مع الاحتفاظ بوظائفهم (الإجازات المرضية الممولة من الحكومة تحد من حركة الأفراد، ومن ثم تخفض مخاطر العدوى). أيضا التوسع في إعانات البطالة وإطالة مدتها، وتقديم تحويلات نقدية تصل إلى المشتغلين بالأعمال الحرة وغير العاملين.

3 – الحيلولة دون الاضطراب الاقتصادي المفرط :عملت السياسات المتبعة من قبل الدول على حماية شبكة العلاقات بين العاملين وأصحاب الأعمال، والمنتجين والمستهلكين، والمقرضين والمقترضين، حتى يتسنى استئناف الأعمال بشكل جدي عندما ينحسر هذا الطارئ الطبي. وفي ظل هذه الظروف أدى إلى إغلاق الشركات إلى فقدان الدراية الفنية في المؤسسات وإيقاف المشروعات الإنتاجية طويلة الأجل بشكل نهائي، وأدي الاضطرابات في القطاع المالي أيضا إلى توسيع نطاق العسر الاقتصادي. لذلك عملت الحكومات على تقديم دعما استثنائيا للشركات الخاصة، بما في ذلك دعم الأجور، مع وضع شروط ملائمة لذلك. وقد وُضعت بالفعل برامج كبيرة للقروض والضمانات (مع تحمل دافعي الضرائب المخاطر النهائية) كما سهل الاتحاد الأوروبي عمليات ضخ رؤوس الأموال المباشرة في الشركات عن طريق تخفيف القواعد الحاكمة للمساعدات من الدولة.

وقد عملت الدول على دعم هذه السياسات المحلية بالحفاظ على التجارة والتعاون الدوليين، وهما أساسيان لهزيمة الجائحة وتعظيم فرص التعافي السريع، ويمكن أن نلخص مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والإدارية على المستوى الخارجي التي عملت عليها دول العالم للتعافي الاقتصادي وسير الأمور التجارية في نقاط:[1]

- **ضمان حركة سفن الشحن:** يتم نقل حوالي 80 في المائة من حجم التجارة العالمية عن طريق الشحن التجاري البحري، الذي ينقل الغذاء والطاقة والمواد الخام في العالم، بالإضافة إلى السلع والمكونات المصنعة .ولضمان استمرارية عمل شركات النقل، تحتاج دول العالم ودول الميناء إلى مواصلة تقديم جميع الخدمات الضرورية، من تموين السفن والإمدادات، إلى الخدمات الصحية للبحارة وشهادة الامتثال التنظيمي.

[1] صادر من منظمة الاوكتاد: **ملخص خطة عمل لسياسات في نطاق دعم التجارة الدولية وتسهيل الشحن والتبادل التجاري بين الدول خلال فترة وباء فيروس كورونا، إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية**،وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، ص 3 – 6.

- **الحفاظ على فتح المنافذ:** تقدم الموانئ الخدمات الأساسية للتجارة الدولية لذلك عملت علة أن تضل مفتوحة للسفن والشحن متعدد الوسائط لمرونة ساعات العمل واستمرار العمليات بدون توقف، أن تساعد في تقليل وتوزيع ضغط العمل والتواصل المادي. بالإضافة إلى تقليل الضوابط والقيود المفروضة على الأعمال خلال فترة التعسّر كأداء الأعمال خلال العطل وإجازات نهاية الأسبوع.
- **التخلي عن المعاملات الورقية والانتقال إلى البدائل الإلكترونية:** إن تسليم الطلبات بشكل إلكتروني وتقييد المعاملات الورقية أصبح ضرورة خلال فترة الوباء لضمان تقليل التواصل المادي بين الأفراد. وعلى الرغم من أن البضائع لا تزال بحاجة إلى نقل مادي، فإن عمليات التخليص وتبادل المعلومات استفادت من التبادل الإلكتروني للبيانات قدر الإمكان، واستخدام وثائق النقل غير القابلة للتداول عندما لا تكون هناك حاجة لأمن وثائقي مستقل أو عندما لا يتوخى بيع البضائع العابرة. يجب أن تكون العمليات بدون أوراق، من خلال المدفوعات الإلكترونية وقبول النسخ الرقمية.
- **حماية ودعم شركات الشحن ومزودي خدمات النقل وضمان استمرارية الأعمال لديهم:** تدابير الطوارئ الاقتصادية والحماية الاجتماعية لمزودي خدمات النقل اللوجستية من بين المستفيدين وقد يحتاج مقدمو خدمات النقل والخدمات اللوجستية لدعم مالي لتمكينهم من البقاء في العمل وضمان مرونة سلسلة التوريد في خلال فترة الوباء أو بعده. حيث تضمن الحكومات عدم فرض شركات النقل رسومًا وغرامات غير ضرورية، مثل غرامات التأجير على الشاحنين أو التأخير في عمليات التحميل / التفريغ أو العودة ما وغيرها من العمليات خصوصا يخرج عن سيطرتهم.
- **ضمان حق العبور:** تحتاج جميع البلدان، بما في ذلك البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر، للمحافظة على إمكانياتها في الوصول إلى الموانئ البحرية، مما يحتم على الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية أن تدعم ممرات العبور والنقل والتجارة وأن تحافظ على نظم المرور العابر الجمركية وغيرها من إجراءات التيسير المتعلقة بالمرور العابر، وتشير التجارب الأخيرة إلى أن العبور يعوقه بالفعل زيادة الضوابط الصحية، مما يبطئ تدفق السلع إلى البلدان غير الساحلية.
- تسهيل النقل عبر الحدود: يجب أن تكون الشاحنات والقطارات والطائرات وعمال النقل ذوي الصلة قادرين على عبور الحدود من أجل الحفاظ على عمل سلاسل التوريد.

إن هذه الإجراءات ساهمت وبشكل فعال من التعافي الاقتصادي للكثير من دول العالم ومن الدول التي حققت نتائج مبهرة في التعافي الاقتصادي والتصدي لفيروس كورونا نذكر:[1]

أ – الدانمارك: تصدرت الدنمارك المرتبة الثانية في مؤشر المرونة العالمي بفضل قدرتها على مراقبة سلسلة التوريد وانخفاض الفساد الحكومي. وبمجرد ما ظهرت بضع حالات إصابة بفيروس كورونا المستجد في الدنمارك، فرضت الحكومة على الفور تدابير التباعد الاجتماعي, وغلق المدارس والمؤسسات والعمل على تدابير فعالة في التصدي للجائحة.

ب – نيوزيلاندا: حلت نيوزيلندا في المرتبة 12 على مؤشر المرونة بفضل القواعد والممارسات التي تنظم إدارة الشركات والرقابة عليها واستقرار سلسلة التوريد. وفرضت نيوزيلندا تدابير احترازية مبكرة لاحتواء الفيروس، من إغلاق الحدود أمام المسافرين وإغلاق المتاجر غير الضرورية.

جـ – الولايات المتحدة الأمريكية: رغم الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة لاحتواء الفيروس في المدن الكبرى مثل نيويورك، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة في أعقاب فرض إجراءات الإغلاق الشامل على أكثر من نصف الولايات الأمريكية، إلا أن حكومة الولايات المتحدة استجابت سريعا للعواقب الاقتصادية بتوقيع حزمة تحفيز الاقتصاد بقيمة تريليوني دولار وفرضت استراتيجيات التباعد الاجتماعي في سائر أنحاء البلاد.

يقول إريك سيمس، أستاذ الاقتصاد بجامعة نوتردام، إن الاقتصاد الأمريكي يمتلك من المقومات ما يتيح له التعافي من الصدمات الكبرى والتقلبات طويلة المدى قبل غيره. إذ يمثل الشباب نسبة أكبر من السكان مقارنة بدول كثيرة من العالم، وتفرض الحكومة قيودا أخف نسبيا على سوق العمالة لتسهيل انتقال العاملين من مكان لآخر.

المطلب الرابع: انعكاسات الجائحة على التجارة الدولية:

لقد امتد أثر الجائحة إلى الكثير من الميادين الاجتماعية والاقتصادية ...إلخ، إلا أن الأكثر ضررا على الإنسان هي تلك الميادين التي تمس عيشه وأمنه واستقراره وراحته؛ والتجارة بشكل عام والتجارة الدولية بشكل خاص هي العجلة التي تسير بحياة العالم كله للعيش الكريم والراحة والاستقرار.

فمنذ ان ظهرت جائحة كورونا وانتشرت في العالم كان لها تأثير واضح على التجارة الدولية وعلى اقتصاديات دول العالم بدون استثناء، تغيرت القدرات الشرائية ونمط الشراء للمستهلكين حول العالم حيث

[1] ليندسي غالاواي: فيروس كورونا: ما الدول الأكثر قدرة على التعافي الاقتصادي بعد انتهاء الأزمة؟، موقع بي بي سي عربي، 9 أفريل 2020.

انتشرت التجارة الالكترونية وازدهرت صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وصناعة الدواء والمطهرات والكيماويات بينما تدهورت صناعة السياحة.

ويعد COVID-19 أكبر اختبار ضغط واجهه التعاون الاقتصادي والتجاري الدولي على الإطلاق وتحتم المصلحة المشتركة لضمان البقاء المشترك أن يتم التعاون في هذا الموضوع دولياً . في حين أنه لا يمكن لأحد آن ذاك أن يتنبأ بالضرر الذي يلحق بالاقتصادات وسبل العيش الناجم عن استجابات السياسات له.

وكان للجائحة أثر مباشر علي تغير نمط استهلاك العديد من مواطني دول العالم نحو استهلاك السلع الأساسية والشراء عن بعد وارتفاع معدلات الانفاق علي بعض السلع تحسبا لظروف الغلق او انخفاض معدلات الانفاق علي سلع اخري بسبب انخفاض الدخل او التخوف من التعرض لمخاطر البطالة.

كان للجائحة أيضا اثارا على سياسات الدول التجارية فظهرت توجهات حمائية لم تكن موجودة قبل الجائحة كما ظهرت بوضوح الصين كدولة أقوي اقتصاديا واكثر تنافسية عقب الجائحة مما سيكون له اثار مستقبلية في توازنات المصالح التجارية والاقتصادية العالمية.

كانت أيضا للجائحة اثار مباشرة على سلاسل الامداد والتوريد في العالم التي تأثرت بسبب الاغلاق في بعض الدول أو المدن مما كان له نتائج سلبية وتكلفة أعلى في التامين و الشحن بالنسبة للتجارة الدولية.

لقد تسبب COVID-19، بسرعة تنذر بالخطر، في إحداث صدمة هائلة الحجم تمس التجارة الدولية العالمية، مما أدى إلى:

- ركود حاد في العديد من البلدان. كان لها آثار مدمرة على النساء والشباب، الفقراء والموظفون في القطاع الغير رسمي
- اضعاف الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية التي تقلصت في عام 2020
- انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 3.5% وفقا لصندوق النقد الدولي
- أعمق ركود عالمي منذ الحرب العالمية الثانية و أكثر ضرراً بالمقارنة بالأزمة المالية العالمية في عام 2009، حيث انخفض الناتج الاقتصادي العالمي بنسبة 0.1 في المائة فقط.

- أدى COVID-19 إلى انخفاضات حادة في التجارة العالمية، منظمة التجارة العالمية (WTO) تقدر انخفاض 9.2 في المائة في حجم التجارة العالمية في عام 2020.[1]

[1] موقع التمثيل التجاري المصري: **تأثير كوفيد 19 علي تجارة مصر مع دول العالم وخاصة الدول التي بها مكاتب للتمثيل التجاري**، تاريخ الدخول 03 – 05 – 2022، http://ecs.gov.eg/Arabic/ .

الفصل الثاني

أثر الجائحة على الاقتصاد وسبل التعافي الاقتصادي

- **المبحث الأول: انعكاسات فيروس كورونا على الأوضاع الاقتصادية.**
- **أثرها على اجمالي ساعات العمل المبحث الثاني: اثر الجائحة على التجارة الخارجية .**

الفصل الثاني: أثر الجائحة على الاقتصاد وسبل التعافي الاقتصادي

المبحث الأول: انعكاسات فيروس كورونا على الأوضاع الاقتصادية:

المطلب الأول: أثر الجائحة على أسعار السلع وطرق توريدها:

لا شك أن جائحة كورونا ألقت بأثارها على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وحتى التعليمية، إذ أدت هذه الجائحة إلى تراجع الأمن الاقتصادي والصحي والغذائي لملايين البشر، وإذ أن الآثار الصحية والاقتصادية كانت مدمرة فإن ارتفاع معدلات الجوع كان واحدا من أشد الأعراض الملموسة[1]، لقد أثَّرت جائحة كورونا (COVID-19) على الطلب والمعروض من السلع الأولية: إذ كانت لها تداعيات مباشرة من جراء الإغلاقات وتعطل سلاسل التوريد، وتداعيات غير مباشرة ناجمة عن توقُّف النمو الاقتصادي، وكانت الآثار والتداعيات بالفعل بالغة الشدة، لاسيما على السلع الأولية المتصلة بقطاع النقل[2]، وأدى ذلك إلى نقص في المواد الغذائية وارتفاع أسعارها على المستوى العالمي والمحلي، إذا ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 14 % في عام 2020 كما أشار لذلك مؤشر أسعار الغذاء الذي يصدره البنك الدولي، وفيما يلي عرض للسعار الشهرية لأسعار الغذاء ومؤشر أسعار السلع الزراعية العالمية للمدة 2019 – 2021.[3]

وكانت آثار الجائحة بالفعل بالغة الشدة، لاسيما على السلع الأولية المتصلة بقطاع النقل. فقد تراجعت أسعار النفط منذ بداية الجائحة، ووصلت إلى مستوى تاريخي متدنٍ في 2020 وجرى تداول بعض الخامات القياسية عند مستويات سلبية. ويُعزى هذا التراجع إلى هبوط حاد للطلب، وفاقمت منه درجة عدم اليقين التي تحيط بمستويات الإنتاج لدى كبار منتجي النفط. وبسبب الجهود الرامية للحد من تفشي الجائحة والتي قيَّدت معظم أنشطة السفر، أدى إلى تدني الطلب على النفط على نحو لم يسبق له مثيل بمقدار 9.3 ملايين برميل يوميا هذا العام عن مستواه في 2019 الذي بلغ 100 مليون برميل

---

[1] بلال نجاح شبير، سارة قاسم عجيل: انعكاسات جائحة كورونا على أسعار السلع الزراعية العالمية و أثرها على أسعار الغذاء باعتماد تحليل المسار Analysis P ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، مج 13، ع1، 2022، ص 10 .

[2] البنك الدولي: **صدمة منقطعة النظير: جائحة فيروس كورونا تزلزل أسواق السلع الأولية، 23 – 04 – 2020، تاريخ الدحول 03 – 05 – 2022**، https://www.albankaldawli.org/ .

[3] بلال نجاح شبير، سارة قاسم عجيل: مرجع سابق، ص 10.

يوميا. ولنخفظت أسعار النفط كثيرا حيث بلغت أسعاره في المتوسط حوالي 35 دولارا للبرميل في عام 2020، وتراجع نسبته 43% عن المتوسط في 2019 الذي بلغ 61 دولارا للبرميل. وانهارت أيضا أسعار المطاط الطبيعي والبلاتين اللذين يستخدمان على نطاق واسع في قطاع النقل.[1]

وساعدت الجهود التي بذلتها منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك ومنتجون آخرون في خفض الإنتاج في مواجهة هبوط الطلب على تخفيف بعض الضغوط على أسواق النفط.

في هذا الشكل نبين النسبة الكبيرة لانخفاض الطلب على النفط مقارنة بالسنوات والحقب الماضية

- **النسبة المئوية لانخفاض الطلب على النفط:**

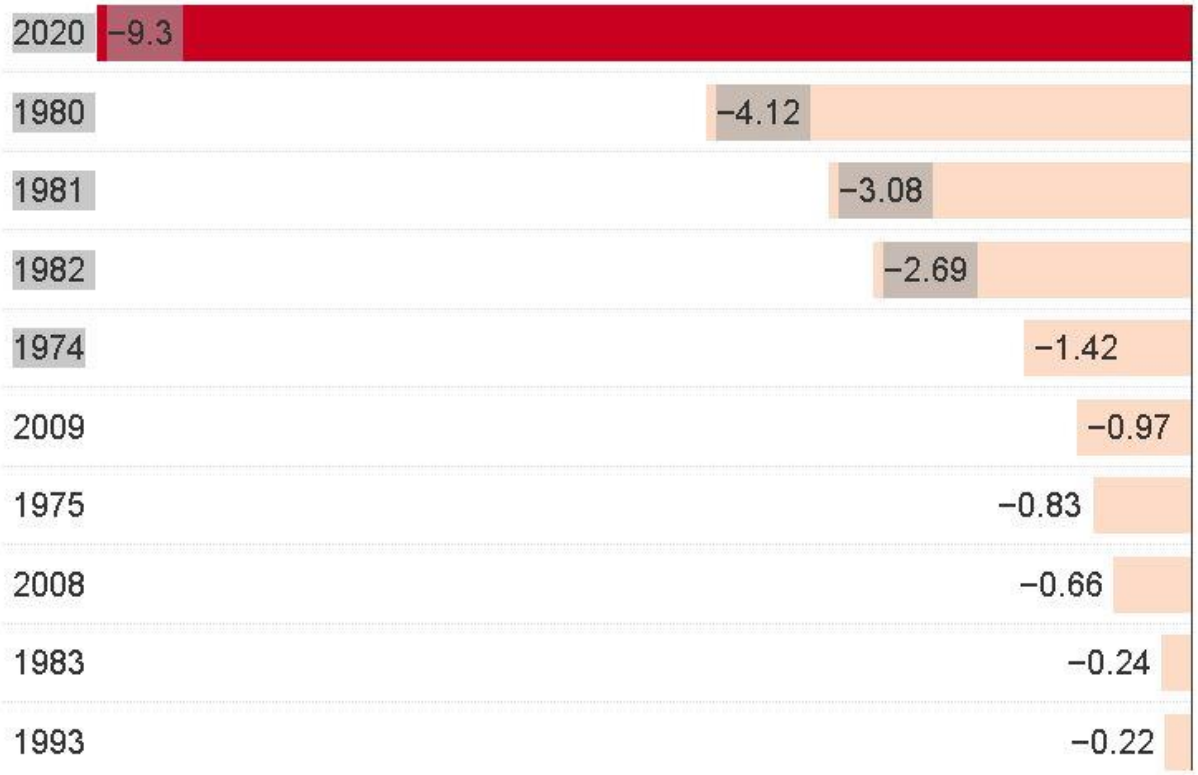

الشكل (2)، **المصدر**: دانا فوريسك: جائحة كورونا ... مرجع سابق.

كما وانخفضت أسعار الطاقة التي تشمل أيضا الغاز الطبيعي والفحم، بنسبة تقدر بـ 40% في المتوسط في عام 2020 عن مستوياتها في 2019، كما وأضر توقف الأنشطة الاقتصادية بالسلع الأولية الصناعية مثل النحاس والزنك ...

[1] دانا فوريسك: جائحة كورونا ... مرجع سابق.

إن الأثر السلبي لجائحة كورونا مس أيضا وبشكل كبير السلع الغذائية والزراعية؛ حيث شهدت ارتفاعا غير مسبوق في الأسعار مما أثر على سكان العالم وأدخل الحياة البشرية في صدمة كبيرة، لقد كان لسياسة الغلق والوقاية من كورونا السبب الأكبر في وصول الأسعار لهذه المستويات المختلفة رغم جهود الدول في هذا الجانب إلا أن الوضع الوبائي فرض على الدول إجراءات صعبة ساهمت في ندرة تواجد السلع في الأسواق المحلية لسبب الغلق الخارجي.

وفي هذا الجدول نعرض نسبة زيادة أسعار المواد الزراعية والغذائية خلال فترة الوراء:

جدول تأثير جائحة كورونا على مؤشرات الأسعار الشهرية للسلع الزراعية والغذائية في وقت الجائحة

مؤشرات الأسعار 2010 = 100						الأشهر months
الاسمدة Fertilizers	الاغذية الاخرى Other food	الحبوب grains	زيت الطعام والاغذية المصنعة Oil & meals	الغذاء food	السلع الزراعية Agri.goods	
86.82	96.84	88.45	78.44	86.97	83.50	2019M01
84.84	96.92	89.97	78.51	87.45	83.76	2019M02
84.28	98.32	87.63	75.99	86.20	83.00	2019M03
84.71	99.03	86.71	75.52	85.97	83.08	2019M04
84.42	96.45	88.88	73.61	84.99	82.24	2019M05
83.78	97.46	95.57	75.75	88.06	84.49	2019M06
82.71	96.45	92.96	75.37	86.86	83.26	2019M07
81.75	94.43	86.12	76.31	84.69	80.77	2019M08
77.84	94.34	85.02	75.95	84.21	80.77	2019M09
77.73	96.07	88.13	77.62	86.30	82.28	2019M10
75.04	103.32	88.18	80.90	89.91	85.30	2019M11
72.63	102.93	89.87	85.56	92.17	87.26	2019M12
70.84	101.96	93.64	87.88	93.87	88.31	2020M01
71.03	98.98	91.86	83.15	90.51	85.83	2020M02
73.33	93.45	92.49	80.84	88.03	83.06	2020M03
73.70	87.88	94.53	77.78	85.62	81.33	2020M04
67.44	96.40	88.23	75.17	85.43	81.36	2020M05
66.80	98.54	88.91	80.13	88.32	83.36	2020M06
69.84	95.53	87.49	83.75	88.46	83.83	2020M07
75.96	95.12	89.29	88.24	90.67	86.82	2020M08
76.86	93.89	92.87	94.41	93.81	89.02	2020M09
76.59	92.39	96.07	100.96	96.92	90.86	2020M10
77.14	95.21	98.80	110.13	102.32	94.60	2020M11
78.83	96.57	102.52	115.00	105.77	97.13	2020M12
82.96	99.85	113.91	123.15	113.32	102.07	2021M01
100.07	101.57	117.94	123.59	115.16	103.67	2021M02
104.17	102.14	116.56	122.48	114.50	103.20	2021M03
101.56	109.57	120.53	125.21	119.04	105.72	2021M04

2021M05	111.27	126.31	133.53	128.98	114.40	106.07
2021M06	108.84	122.49	125.69	124.82	116.16	119.77
معدلات النمو	0.009	0.012	0.020	0.011	0.003	0.006

*تقدر على اساس القيمة الاسمية للدولار الأمريكي باعتماد سنة الأساس 2010.

*معدلات النمو حسبت وفق الصيغة. bt+a=lny

الشكل(3)، المصدر: بلال نجاح شبير، سارة قاسم عجيل، مرجع سابق.

يبين لنا هذا الشكل مدى تأثر مستوى أسعار السلع بانتشار فيروس كورونا، خيث أثبتت هذه الأرقام والقياسات الأثر الوتيرة السريعة لصعود الأسعار إلى قيم خيالية مقارنة بالأشهر القليلة قبل انتشار الوباء. وعلى العموم فهذا الفيروس هو عبارة عن شلل أصاب التجارة الدولية وأدخل الدول في حالة اضراب لا مثيل لها.

أما في الحديث عن التوريد نستشهد بأكبر مراكز التوريد العالمية؛ حيث قال مركز التجارة الدولية، إن خسائر فيروس كورونا "كوفيد – 19" في صادرات التصنيع في مراكز سلسلة التوريد العالمية الثلاثة – الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة – بلغت حوالي 126 مليار دولار في 2020، مبينة أن الوباء أثر بشدة في العمليات التجارية لما يقرب من 55 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم، ويظهر الوضع الذي سايرته الدول في مجال التجارة الدولية عمق تأثر هذه الشركات وسلاسل التوريد العالمية بوباء "كوفيد – 19"؛ حيث حول الوباء التجارة العالمية والشركات التي تحركه في حالة من الاضطراب.

إن إجراءات الحجر في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كان لها أكبر الأثر في التجارة وتمثل هذه الاقتصادات الثلاثة مجتمعة 63 في المائة من واردات سلسلة التوريد العالمية و64 في المائة من صادرات سلسلة التوريد ويقدر مركز التجارة الدولية أن التعطيل العالمي لهذه المراكز الصناعية بلغ ما يقارب 126 مليار دولار في 2020، وهذا التعطيل له أيضا أثر سلبي على الدول النامية نذكرها في شكل نقاط، وهي:

– خسر المصدرون الأفارقة أكثر من 2.4 مليار دولار من صادرات سلسلة التوريد الصناعية العالمية نتيجة لإغلاق المصانع في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ويعزى الجزء الأكبر من الخسارة (أكثر من 70 في المائة) إلى الانقطاع المؤقت لروابط سلسلة التوريد مع الاتحاد الأوروبي.

– أكثر من 55 في المائة من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تأثرت بشدة بهذا الوباء وقال ثلثا هذه الشركات إن الأزمة أثرت بقوة في عملياتها التجارية، مقارنة بـ40 في المائة من الشركات الكبرى، والشركات في قطاع الخدمات هي أكثر الشركات تضررا بالوباء، ولا سيما تلك التي تقدم خدمات الإقامة والغذاء. بقوة – تعسّر الحصول على المعدات الطبية من الدول المتطورة.[1]

المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا البطالة:

عاش العالم أزمه صحية كبيرة (أزمة كورونا)؛ حيث تضررت جميع الدول من جراء انتشار هذا الوباء، فقتل الكثير في الصين، وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وكذلك الولايات المتحدة وألمانيا وجنوب أوروبا والمنطقة العربية...إلخ، واعتبرت منظمة الصحة العالمية فيروس كرونا جائحة كونية، ووضعت رزنامة من التدابير والبروتوكولات على الدول. أثرت سلبا على الكثير من المجالات منها: الشلل الذي أصاب حركة الطيران والمسافرين و السياحة والتأثير السلبي على سلاسل الإنتاج والتوريد، أدى إلى ركود اقتصادي عالمي مما تسبب في خلخلة سوق العمل في كثير من الدول، و تفاقم المشاكل الاجتماعية من جراء تسريح الموظفين والعمال و انهاء للعلاقات الشغلية أو منحهم إجازات مفتوحة غير مدفوعة الأجر وبعضهم فصل تعسفيا من العمل، بفعل التراجع الحاد في الأنشطة التشغيلية حول العالم الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد–19)، و ارتفاع وتيرة الإجراءات العالمية الصارمة التي تفرضها الدول لمنع الحركة وغلق الحدود. كما تجاوزت التداعيات بكثير حتى أعلى التوقعات التي وضعها الاقتصاديون، ما يعكس تزايد الأضرار التي تعرض لها الاقتصاد العالمي مع انتشار الوباء وارتفاع عدد ضحاياه.

ووفقا لدراسة قامت بها منظمة العمل الدولية حول تأثير كورونا على العالم، أن الازمة الاقتصادية وأزمة سوق الشغل التي أحدثها تفشي جائحة كورونا كانت بعيدة المدى ودفعت الملايين من الناس إلى البطالة والعمل الجزئي وفقر العاملين، أدى ذلك إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل في العالم بنحو 25

[1] دلال العكيلي:**كيف اثرت جائحة كورونا على سلاسل التوريد العالمية؟**، أخبار الإدارة العربية، **23 – 10 – 2020**، **تاريخ الدخول 04 – 05 – 2022**، https://www.arado.org/MNGNews/ .

مليون شخص. ويهم هذا الرقم دول العالم بأكملها، لأن معظمها أغلقت الحدود الجوية والبرية والبحرية، ناهيك عن الحد من أنشطة اقتصادية في سبيل محاصرة تفشي الفيروس[1].

ولقد سجلت دول العالم أرقاما ونسبا قياسية في البطالة وعدد العاطلين عن العمل، سنذكر بعض دول العالم المتضررة بشكل كبير والتي زادت فيها نسب البطالة بشكل قياسي وهي:

1 – الولايات المتحدة الأمريكية:

ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى 14.7 في المئة، مع فقدان 20.5 مليون وظيفة في الأشهر الأولى من بداية الأزمة فقط، وتزايد العدد في حلول سنة 2020 ..إلخ، ويعني هذا الارتفاع أن معدل البطالة أصبح الآن أسوأ مما كان عليه في أي وقت منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. ومنذ أن بدأ الوباء، عانت الولايات المتحدة من أسوأ أرقام نمو فيها منذ عقد، فضلا عن أسوأ تقرير لمبيعات التجزئة على الإطلاق فقبل انتشار الوباء كان معدل البطالة 3.5 في المئة فقط، وهو أدنى مستوى له منذ 50 عاما. وهي سابقة تاريخية على لسان الخبيرة الاقتصادية **إيريكا غروشين**، وضعت اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في غيبوبة أدت إلى فقدان الوظائف بشكل كبير لم يحدث من قبل.[2]

2 – ألمانيا:

بعد تفشي الوباء وفي ربيع 2020، قفز معدل البطالة في ألمانيا إلى 6.0 بالمئة، وواجهت ألمانيا منذ الخريف في العام نفسه حالات انتشار متغيرات كورونا تسببت في حالات إغلاق جزئية في بعض المناطق في البلاد أواخر السنة ذاتها، تسببت في زيادة نسبة البطالة، وتقول الإحصاءات الخاصة بالوكالة الآنفة الذكر، لقد سجل حوالي 710 آلاف شخص في أكتوبر 2020 في قائمة البطالة "الجزئية" واستفاد من الإجراء منذ إطلاقه أبريل 2020 حوالي 6 ملايين مستفيد[3].

---

[1] INSTITUT AMADEUS ، **على أعتاب جائحة عالمية من البطالة، 09 – 04 – 2020، تاريخ الدخول 08 – 05 – 2022،** https://amadeusonline.org/publications/analyses .

[2] بي بي سي عربي: **فيروس كورونا يرفع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى 14.7 في المئة، تاريخ 08 – 05 – 2020، تاريخ الدخول 04 – 05 – 2022،** https://www.bbc.com/arabic .

[3] Euro news ، **معدلات البطالة تتراجع في ألمانيا**، 04 – 01 – 2022، تاريخ الدخول 03 – 05 – 2022، https://arabic.euronews.com/ .

3 – اسبانيا:

ارتفع معدل البطالة في إسبانيا إلى 16,26 بالمئة في حلال سنة 2020 وهي رابع أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، في وقت سدد فيروس كورونا المستجد ضربة لاقتصاد البلاد الذي يعتمد على السياحة، كما وسجلت 355 ألف شخص إلى قائمة العاطلين عن العمل في أواخر السنة نفسها، وهو مع ذلك تحسن عن الرقم المسجل في بداية السنة عندما سجلت خسارة أكثر من مليون وظيفة وخصوصاً في قطاع السياحة.

وبلغ إجمالي عدد العاطلين عن العمل 3,7 ملايين شخص في نهاية سبتمبر 2020، ولا يشمل هذا العدد قرابة 650 ألف شخص يستفيدون من برنامج حكومي للبطالة الجزئية في نفس التاريخ.[1]

4 – الصين:

ارتفع معدل البطالة في الصين والذي تراقبه السلطات بشكل خاص، من 5,8 % في مارس 2020 إلى 6,1 % في أفريل من نفس السنة. وهذه النسبة قريبة من أعلى نسبة سجّلتها البطالة عند 6,2 % في فيفري 2020 في ذروة موجة الوباء الأولى، لكن المؤشر يرسم صورة غير كاملة للوضع، ففي الصين تحتسب البطالة لسكان المدن فقط فيما يستثنى ملايين العمال المهاجرين، لذا يرجح الخبراء أن يصل معدل البطالة الحقيقي في الصين إلى 20%. كما يعاني العمال المهاجرون من عدم وجود تأمين صحي وطني، ولا يتمتعون بما يسمى بتأمين البطالة الذي أُضحى عملة نادرة حتى للمواطنين أنفسهم.[2]

5 – الهند:

ارتفع معدل البطالة في الهند إلى أعلى مستوى في 4 أشهر بعد انتشار الوباء، وبعد أن فرضت بعض الولايات قيوداً مشددة جراء فيروس كورونا، لوقف الارتفاع في عدد الإصابات؛ حيث ارتفع معدل البطالة إلى ما يفوق 7.91% ، وصعد في المناطق الحضرية والريفية على حدٍّ سواء، وفقاً لبيانات مركز مراقبة الاقتصاد الهندي، وهي شركة أبحاث خاصة.[3]

---

[1] المرجع نفسه، **معدل البطالة في إسبانيا يرتفع إلى 16,26 بالمئة بسبب جائحة كورونا**، 27 – 10 – 2020، تاريخ الدخول 03 – 05 – 2022.

[2] فرانس 24، **الصين..البؤرة الأولى لتفشي فيروس كورونا تتكبد خسائر اقتصادية بمعدل بطالة يصل إلى 6%، 29 – 05 – 2020، تاريخ الدخول 05 – 05 – 2022**، https://www.france24.com/ar/ .

[3] اقتصاد الشرق: **قيود "كورونا" ترفع البطالة في الهند لأعلى مستوى، 03 – 01 – 2022، تاريخ الدخول 06 – 05 – 2022**، https://www.asharqbusiness.com/ .

6 – البرازيل:

ذكر معهد الإحصاء الوطني البرازيلي أن معدل البطالة ارتفع خلال بداية سنة 2021 إلى 14.7%

وهو معدل البطالة تجاوز أعلى مستوى سابق له، أي في بداية الجائحة، عندما أغلقت آلاف الشركات أبوابها في ذروة الموجة الأولى لجائحة كورونا، وارتفع عدد العاطلين في البرازيل بنهاية الربع الأول من عام 2021 إلى 14 مليون عاطل وهو رقم قياسي أيضا.[1]

7 – الدول العربية:

ضربت البطالة مختلف الدول العربية بنسب متفاوتة، حيث لا تزال الدول العربية التي تشهد زيادة في عدد العمالة تعيش صدمة الوباء، ولم تستطع حصر عدد العاطلين فيها، سواء الذين تم تسريحهم من أعمالهم بسبب توقف نشاطهم، أو الذين عادوا من خارج الديار بسبب إنهاء عقودهم والاستغناء عن خدماتهم...[2]

ووفقا للدكتورة ربا جرادات المديرة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية، فإن أزمة كوفيد_19 زادت من الضغط على سوق العمل ورفعت معدلات البطالة بشكل كبير، حيث أن المنطقة غير قادرة على خلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من السكان وذلك بسبب تضخم القطاع العام من جهة وضعف إنتاجية القطاع الخاص من جهة أخرى،[3] وتعاني الدول العربية من تزايد نسب البطالة في السنوات الأخيرة وحتى قبل انتشار الجائحة بسبب الأوضاع السياسية التي شهدتها المنطقة، ورغم ذلك فأثر كويد 19 واضح جدا على ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة، ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

---

[1] الشروق: ارتفاع معدل البطالة في البرازيل إلى مستوى قياسي، 28 – 05 – 2021، تاريخ الدخول 06 – 05 – 2022، https://www.shorouknews.com/ .

[2] موقع الاقتصاد الإسلامي: **البطالة .. مشكلة تواجه الدول العربية في ظل «كورونا»؟، 22 – 06 – 2020، تاريخ الدخول 06 – 05 – 2022**، https://www.aliqtisadalislami.net/ .

[3] نغم قاسم، سيرينا غوكا: **أزمة البطالة: 26 في المئة من الشبان والشابات العرب عاطلون عن العمل، بي بي سي نيوز عربي**، 10 – 09 – 2021، تاريخ الدخول 07 – 05 – 2022، مرجع سابق.

معدلات البطالة في المنطقة العربية حسب الجنس 2000 – 2010 – 2019

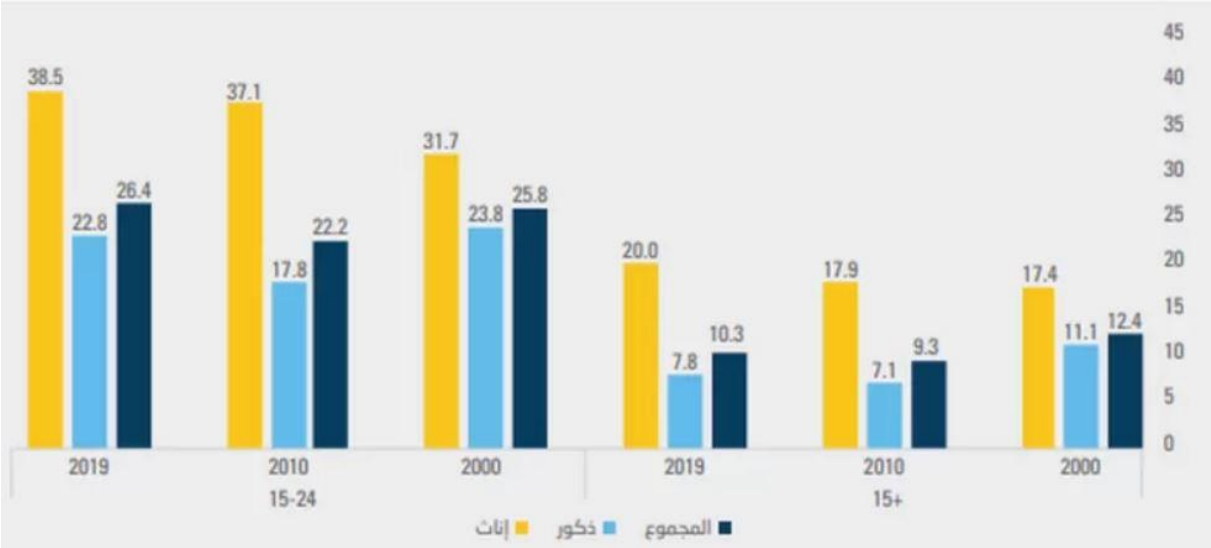

الشكل (4)، المصدر تقديرات منظمة العمل الدولية

لقد جعلت كورونا نسبة البطالة تتفاقم أكثر مما كانت عليه الحالة في الدول العربية فالبطالة هي أحد أهم المشكلات التي تعترض الدول العربية منذ حقب زمنية، وسنحاول في هذا العنصر عرض معض الدول العربية التي ألحق فيروس كورنا بها ضررا كبيرا في تزايد نسبة البطالة وهي:

أ – الأردن:

إن معدل البطالة في الأردن بلغ خلال بداية 2021 25 بالمئة بارتفاع مقداره 5.7 نقاط مئوية مقارنة بالعام الذي سبقه، إن هذه الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة تعكس واقع الحال، فالجائحة التي أثرت سلبا على القطاعات والأنشطة الاقتصادية ساهمت بارتفاع معدلات البطالة في الأردن كما هي الحال ويعاني الأردن بالأساس أوضاعا اقتصادية صعبة فاقمتها قيود وإغلاقات لنحو عام بسبب جائحة كورونا، فيما بلغ معدل الفقر، وفق الأرقام الرسمية في الأردن في خريف 2020، نحو 15.7 بالمئة[1].

ب– الجزائر:

[1] سكاي نيوز عربية: دول عربية تئن من البطالة، 22 – جوان 2021، تاريخ الدخول 07 – 05 – 2022، مرجع سابق.

إن الأزمة الصحية التي شهدتها الجزائر بسبب تفشي جائحة كورونا عمقت من حدة البطالة حيث سجلت الجزائر ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة وصل إلى 14.2 % سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 7.11 % ، فالإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل الوقاية من الوباء عمقت من حدة البطالة لاعتماد الكثير على الأعمال الحرة مثل: الحرفيين، التجار، عمال النقل الخاص، عمال المقاهي، عمال قاعات الحفلات والفنادق، عمال قطاع السياحة والخدمات وغيرهم.[1]

ج – مصر:

كانت معدلات البطالة في مصر قد بدأت في التراجع قبل جائحة كورونا مفوعة بتركيز الدولة على قطاع التشييد والبناء وتكثيف الاستخدام للعمالة وبإقامة المشروعات القومية العملاقة، حيث انخفض معدل البطالة في ديسمبر 2019 إلى 8% (وهو أدنى مستوى له منذ عام 2010 – 2011)، مقارنة بنحو 9% خلال نفس الفترة.

إلا أن انتشار فيروس كورنا – بما ترتب عليه من تراجع للنشاط الاقتصادي واتخاذ الحكومة لإجراءات احترازية مثل تعليق الدراسة وحركة الطيران وإغلاق العديد من الأنشطة واضطرار بعضها إلى تسريع العمالة أدى إلى اتجاه معدل البطالة إلى الارتفاع؛ حيث وصل بالفعل إلى 9.9% في الربع الثاني من عام 2020،[2] وعليه فقد أثرت كورنا وبشكل مباشر في ارتفاع نسبة كورونا في مصر وتضخمها.

إن أضرار كورونا على العالم كانت وخيمة جدا وخاصة في مجال الاقتصاد وبالتحديد ارتفاع نسبة البطالة وتراجع التوظيف، حيث سجلت دول العالم خسائر كبيرة في دخل العاملين. وتقدر هذه الخسائر حسب دراسة أنجزتها منظمة العمل الدولية بين 860 مليار دولار أمريكي و3.4 تريليون دولار مع نهاية عام 2020 مما يعني بالنتيجة ازدياد عدد العاملين الفقراء زيادة كبيرة أيضاً.

إن أزمة فيروس كورونا بلا شك أثبتت صحة العولمة الاقتصادية، وأن الدول وحتى الأفراد تتأثر بما يجري في العالم، بل وقد يتأثر الفرد تأثيرا مباشرا في حياته اليومية، ويتجلى الخطر الأكبر على الدول النامية، التي دخلت في جائحة عالمية من البطالة. وهو ما يتطلب اتخاذ تدابير حاسمة، منسقة وفورية.[3]

---

[1] بوقجان وسام، واضح فواز: دراسة تحليلية لأثر كورونا على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، مج 8، ع 2، 2021، ص 213.

[2] أميرة عمارة: تأثير جائحة كورونا على البطالة في مصر، مجلة دراسات، مصر، مج 22، ع 4، 2021، ص 51 – 52.

[3] INSTITUT AMADEUS ، مرجع سابق.

المطلب الثالث: أثرها على اجمالي ساعات العمل:

كان لقرارات الإغلاق في أعقاب جائحة (كوفيد-19)، وما يرتبط بها من تعطل الأعمال وقيود السفر وإغلاق المدارس وتدابير الاحتواء الأخرى؛ آثار مفاجئة وجسيمة على العمال والمؤسسات، حيث تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عمليات الإغلاق في أماكن العمل قد زادت بسرعة كبيرة في أثناء الجائحة، بحيث يعيش 81٪ من القوى العاملة العالمية في الدول التي تم إغلاقها بشكل إلزامي أو موصى به، وأثرت جائحة كورونا على القوى العاملة في العالم والتي تبلغ 3.3 مليارات فرد، حيث تسببت التخفيضات الحادة غير المتوقعة في النشاط الاقتصادي في انخفاض كبير في التوظيف، سواء من حيث عدد الوظائف أو ساعات العمل الإجمالية. فمع تزايد عدد عمليات الإغلاق الجزئي أو الكلي التي تُقيد الأعمال وحركة الغالبية العظمى من العمال، أصبح من المستحيل بالنسبة للكثيرين العمل. إلى جانب ذلك، عانى معظم العمال من تغييرات جذرية في أساليب عملهم. فقد أثرت الجائحة بشدة على عديد من أنشطة قطاع الخدمات (الإقامة والخدمات الغذائية، وتجارة التجزئة، وما إلى ذلك).[1]

وسجلت ساعات العمل العالمية في عام 2021 أقل بنسبة ما يقارب 4.3 في المائة من مستويات ما قبل الجائحة، أي ما يعادل 125 مليون وظيفة بدوام كامل، حيث يعتبر هذا التراجع دراماتيكياً لتوقعات منظمة العمل الدولية أثناء بداية الجائحة، والتي كانت النسبة فيها 3.5 في المائة أو 100 مليون وظيفة بدوام كامل. ويجدر القول وأشار أن الجائحة قد عززت من الفوارق بين الدول وداخلها، حيث أنّ الدول الأغنى كانت لديها قدرة أكبر على دعم الاقتصاد من خلال الحوافز الضريبية ووسائل أخرى، مقارنة بالدول الأفقر.[2]

---

[1] منظمة العمل الدولية: **تأثيرات أزمة كورونا على أسواق العمل في العالم، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 06 – 05 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022**، https://futureuae.com/ar-AE/Home/Index/2/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9 .

[2] الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية): تأثير «كورونا» على العمالة أسوأ مما كان متوقعاً، 28 – 10 – 2021، العدد 15675، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022، https://aawsat.com/ .

إن دول أوروبا وآسيا الوسطى شهدتا أقل خسارة لساعات العمل، مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة 2.5 في المائة، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادي بنسبة 4.6 في المائة، في الوقت الذي سجلت أفريقيا والأميركتان والدول العربية انخفاضاً بنسبة 5.6 و5.4 و6.5 في المائة على التوالي. ويرجح هذا التباين الكبير إلى الاختلافات الرئيسية في نشر التطعيمات وحزم التحفيز المالي؛ حيث أنّ الاحصاءات تشير إلى أنه لكل 14 شخصاً تم تطعيمهم بالكامل في الربع الثاني من عام 2021. تمت إضافة وظيفة واحدة مكافئة بدوام كامل إلى سوق العمل العالمية، وهو الأمر الذي عزز الانتعاش بشكل كبير. كما أنّ الخسائر في ساعات العمل (في حالة عدم وجود أي لقاحات) كانت سترتفع إلى 6.0 في المائة خلال الربع الثاني من عام 2021، بدلاً من 4.8 في المائة المسجلة بالفعل، وإن الانتشار غير المتكافئ للقاحات يعني أن التأثير الإيجابي كان الأكبر في البلدان ذات الدخل المرتفع، ولا يكاد يذكر في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وتقريباً صفر في البلدان منخفضة الدخل.[1]

1 – القطاعات الأكثر تضررا في العمل:

أن الأفراد الأكثر عرضة للخطر هم أولئك الذين يعملون في قطاع الصحة، فهم يحاربون الفيروس، ويحرصون على تلبية احتياجات الناس الأساسية. على الصعيد العالمي، هناك 132 مليون عامل في أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي، بما في ذلك الممرضات والأطباء وغيرهم من العاملين في قطاع الصحة وفي مرافق الرعاية السكنية والأخصائيين الاجتماعيين، بالإضافة إلى عمال الدعم مثل موظفي الغسيل والتنظيف الذين يواجهون مخاطر كبيرة في مكان العمل. وتشغل النساء حوالي 70٪ من تلك الوظائف في هذا القطاع.

أيضا عمال قطاع تجارة الجملة والتجزئة من بين القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررًا، الذين عادة ما يتقاضون أجورًا منخفضة وغير محمية. والذي يشمل أنشطة تعتبر ضرورية (مثل توزيع الطعام) لكنهم واجهوا مخاطر صحية أكبر. بينما واجه العمال في الشركات غير الضرورية عمليات إغلاق واسعة النطاق وتخفيضات حادة في التوظيف وساعات العمل، أما قطاع الإقامة والخدمات الغذائية تأثر تأثرًا شديدًا، حيث يعمل به حوالي 144 مليون عامل. وعانى هذا القطاع من إغلاق شبه كامل في بعض الدول، وتراجع حاد في الطلب في الحالات التي يمكن أن يستمر فيها العمل. ويُعد أكثر من نصف هؤلاء العمال من النساء. كما تضرر قطاع التصنيع الذي يعمل فيه 423 مليون عامل بشدة في بعض

[1] الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية): مرجع سابق.

الشرائح، حيث طُلب من العمال البقاء في المنزل وإغلاق المصانع وتوقف سلاسل التوريد العالمية. فإجراءات الحجر الصحي، وإغلاق متاجر البيع بالتجزئة، والطلبات الملغاة، وخفض الرواتب؛ تعمل على كبح الطلب في الصناعات الرئيسية (مثل: السيارات، والمنسوجات، والملابس، والجلود والأحذية).[1]

في حين تمثل صناعة النقل والتخزين والاتصالات 204 ملايين وظيفة حول العالم، بما في ذلك طيارو الخطوط الجوية، وأفراد الطاقم، والسائقون، وعمال البريد، وغيرهم من عمال التوصيل، وكذلك الأشخاص الذين يعملون في المستودعات التي تدعم النقل وسلاسل التوريد العالمية. في حين أن بعض هؤلاء العمال تأثروا سلبا (على سبيل المثال أولئك في صناعة الطيران)، بتقليل ساعات العمل أو انعدامها،

ويمكن القول أنّ حصة العمالة في القطاعات المعرضة للخطر تراوحت من 26.4٪ في إفريقيا إلى 43.2٪ في الأمريكتين. وأن جميع القطاعات أو جميع العمال لن يتأثروا على قدم المساواة. فأكثر الأشخاص تأثرًا هم العمال ذوو الأجور المتدنية بالفعل ولديهم وصول أقل إلى تغطية الحماية الاجتماعية.[2]

2 – إجراءات المؤسسات تجاه عقود العمل جراء تأثير كورونا:

لقد تعاملت المؤسسات في شتى ربوع العالم مع العمال وعقود عملهم بمجموعة طرق اتخذتها لتخفيف الضغط عن المؤسسات والشركات للنقص المالي الذي سايرته، وكعمل وقائي لتفادي انتشار الفيروس ومن بينها نذكر:[3]

إنهاء الخدمة: استغلت بعض منشآت القطاع الخاص لهذه الأزمة وتعمدها فصل موظفيها تحت ذريعة (الظروف القاهرة) جراء انتشار الفيروس، وقد سارت بعض المؤسسات على هذا النهج لتفادي خسار مادية أكبر مما لحقها أثناء الجائحة.

تخفيض الأجر: لقد أثر انتشار فيروس كورونا على الكثير من المؤسسات والشركات الخاصة وغيرها، فلقد تدنى مردودها المادي إلى نسب قليلة جدا مما أدى بها إلى اتخاذ بعض القرارات منها تخفيض أجور

[1] منظمة العمل الدولية: مرجع سابق.

[2] منظمة العمل الدولية: مرجع سابق.

[3] كمال أحمد المومني: أثر جائحة كورونا على عقود العمل، إشراف: مأمون أحمد الحنيطي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2021، ص 57 – 62.

العمال لتغطية النقص والضرر الذي لحقها من الجائحة، ورغم انه أحد القرارات المجحفة للعمال إلا أنه أفضل من سابقه.

الخروج في الإجازة السنوية: من الإجراءات أيضا إعطاء العمال إجازة مدفوعة للقطاعة التابعة للدول أو إجازات غير مدفوعة في القطاعات الخاصة، وتعبر هذه الأخيرة مجحفة في حق العمال.

العمل عن بعد: يعتبر هذا الإجراء أفضل من سابقيه كونه يضمن الوظيفة للعمال ويساعد على الحد من انتشار الفيروس، فالعمل في البيت من الوسائل الناجعة في التصدي للجائحة وتقليل ضررها، ولكن هذا الإجراء يتناسب فقط مع بعض القطاعات التي تتماشى مع العمل عن بعد والتواصل عبر الإنترنت ووسائل التواصل الأخرى.

المبحث الثاني: أثر الجائحة على التجارة الخارجية.

المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على التعاقدات والالتزامات في عقود التجارة الدولية:

أحدث فيروس كورنا تغيرات ملموسة وجذرية خصوصا بالنسبة للشركات الأجنبية والدول والعقود الدولية ذات الطبيعة الصناعية والتجارية والاقتصادية بسبب هذا الوباء الذي عرقل سير النظام الاقتصادي في العالم كله وأدى إلى وقف حركة المبادلات التجارية بين الدول بصفة كلية، وهذا ما قد يترتب عنه إخلال بالالتزامات التعاقدية المبرمة بين الأشخاص الطبيعية أو المعنوية وتعطيل القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية وعقود النقل الد ولية خصوصا ما نتج عنها خسائر مالية كبيرة لشركات النقل، لذا قد يلجأ الأطراف المتعاقدين إلى حلول تم الاتفاق عليها مسبقا في العقد، وأن لم يتم الاتفاق في العقد على هاته النقاط قد يتم اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي أو إلى القضاء الذي يختاره الأطراف.[1]

1 – تأثير جائحة كورونا على التنفيذ المادي للعقود الدولية:

تعتبر جائحة فيروس كورونا ظاهرة بعثرة الأوراق في مجال المال والاعمال بصفة عامة وفي اطار العقود الدولية بصفة خاصة حيث أدى الأمر الى العديد من الخلافات والصراعات بين المتعاقدين خصوصا حينما أصدرت معظم دول العالم قرارات تهم بتوقيف خط الإنتاج ووقف المقاولات مما يعني عدم تنفيذ العقود في الوقت المحدد لها بالإضافة الى التوقف المؤقت للمقاولات و تسريح العمال واقفالها

[1] يواو شهرزاد، بشير محمد أمين، أثر جائحة كورونا على الالتزامات التعاقدية في عقود التجارة الدولية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، الجزائر، مج 6، ع 1، 2020، ص 268.

مؤقتا مما يعني عدم الوفاء بالالتزامات نتيجة قوة قاهرة بفعل الواقع وبفعل القانون(قرارات الدولة) وهذا الأمر قد شكل اشكالا عميقا على المستوى الدولي وخصوصا أن أغلب العقود الدولية تتسم بطول مدتها.[1]

فالعقود الدولية والتي تعتبر الاداة القانونية الأكثر استعمالاً في مجال المعاملات المالية الدولية وادارة وتيسير التجارة الدولية العابرة للحدود وهذه العقود لا تختلف عن عقود التجارة الداخلية من حيث خضوعها لأحكام القوة القاهرة. وطبيعة العقد التجاري الدولي أطرافه من دول مختلفة والاجراءات التي تتخذها كل دولة بشأن الحد من انتشار فيروس كورونا الجديد تجعله عائقا لتنفيذ العقود وتقدير مدى اعتبار هذه الاجراءات قوة قاهرة من عدمه يتوقف على طبيعة هذه الاجراءات التي اتخذتها الدولة وطبيعة الوباء وموضوع الالتزام ومدى تأثره بهذه الاجراءات فان توافرت شروط القوة القاهرة يعفى المدين من التزامه اما اذا لم تتوافر شروطها فان المسؤولية تكون قائمة قبل المدين فالأمر نسبي يرجع تقديره الى محكمة الموضوع وقدرة المدين على اثبات توافر شروط القوة القاهرة.

حيث نصت اتفاقية الجات الدولية 1994 في المادة 7 على الأثر المعفى من المسؤولية ومنها وقوع كوارث طبيعية او توقف النقل او قوة قاهرة أخرى تؤثر بصورة كبيرة على المنتجات المتاحة للتصدير ... وعالجت مبادئ العقد الدولي لتوحيد قواعد القانون الدولي الخاص حال وقوع القوة القاهرة في المادة 6 على أنه يحق للطرف المتضرر أن يطلب التفاوض من الطرف الآخر على تعديل بنود العقد فإن قبلها الأخير يستمر في التنفيذ العقد الدولي أما اذا فشلت عملية التفاوض فلا سبيل سوى فسخ العقد مع احتفاظ الطرف المتضرر بحقه في المطالبة بالتعويض وهذا ما أكدت عليه اتفاقيات دولية عديدة ومنها اتفاقية فيينا 1980 حيث قضت المادة 81 على أنه بفسخ القعد يصبح الطرفان في حل من الالتزامات التي يرتبها العقد مع عدم الاخلال بأي تعوض مستحق . ونصت المادة 1/79 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن العقود الدولية على حماية مماثلة توفرها أحكام القوة القاهرة وقد تنطبق على العقود الدولية إلا إذا تم استبعاد تطبيق الاتفاقية صراحة من قبل الاطراف في العقد.

وعمليا شرط عدم توقع الحدث هو أحد أهم شروط القوة القاهرة والعبرة في تحديد توقع الحدث من عدمه هو النظر الى تاريخ ابرام العقد واستقر القضاء الفرنسي على أن شرط عدم التوقع الذي يبرر فسخ العقد يجب ان يكون قد ورد في الاتفاق قبل ظهور الوباء[1].

[1] أمينة رضوان، المصطفى الفوركي: **تأثير فيروس كورونا على الالتزامات التعاقدية**، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، المغرب، 7 – 04 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022، https://www.droitetentreprise.com/ .

2 – تأثير جائحة كورونا على التجارة الالكترونية:

يلجأ الجميع إلى الخدمات الإلكترونية والأدوات الجديدة التي تسمح لهم بالتكيف مع الظروف الاستثنائية السائدة حاليا بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد الذي ألزم نحو مليار شخص حول العالم البقاء في منازلهم، فضلا عن تسببه في انهيار البورصات ووضع الشركات الصعب، مما يترك أثرا اقتصاديا بالغ الشدة قد تأتي بعده تحولات كبرى في العالم سيكون المستفيد الأكبر منها –على ما يبدو– بعض شركات قطاع التكنولوجيا والإنترنت، حيث شهد العالم الرقمي انتعاشا منقطع النظير جراء لجوء العديد من الأشخاص الى التبضع والقيام بعمليات الشراء و الاستفادة من الخدمات عبر الانترنت لتعوض الشلل الحاصل في المعاملات التجارية على مستوى الواقع لذلك ظهرت مجموعة من المعاملات والتي لم تكن تحقق أرباحا كبرى وظهرت برامج أخرى عوضت الاجتماعات الفعلية و التجمعات إلى اجتماعات و تجمعات افتراضية.[2]

المطلب الثاني: أثر كورونا على نسبة التصدير والاستيراد:

أظهرت بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، انكماش حركة التجارة العالمية في فترة انتشار كورونا فخلال 2020 عرفت حركة التجارة العالمية انكماشا بنسبة 9 بالمئة، وأفاد "أونكتاد" أن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها الوباء، أثرت بشكل كبير في التجارة العالمية خلال 2020. وتسببت تداعيات كورونا في تضرر الاقتصاد العالمي خلال 2019، وفرضت أوضاعا مالية صعبة على الشركات وسط تعسر الاستيراد والتصدير، وسجلت التجارة في السلع انخفاضا بنسبة 6 بالمئة خلال 2019، فيما تراجعت التجارة في الخدمات 16.5 بالمئة[3] في نفس السنة.

لقد ألحق فيروس كورونا بنسب التصدير والاستيراد انخفاضا لم يراه العالم من قبل، فكان للدول الكبرى الأثر الأكبر باعتبار أنها أكثر الدول من جانب التصدير والاستيراد مقارنة بالدول النامية، وفي هذا الجزء سنحاول عرض بعض من الدول وأثر الجائحة في نسبة التصدير والاستيراد لديها:

1 – الصين:

---

[1] موضي الموسى، مدى اعتبار فيروس كورونا قوة قاهرة وأثره على العقود المحلية والدولية، موقع مكتب المحامية موضي الموسى، تاريخ الدزخل 17 – 05 – 2022، https://almousalawfirm.com/ .

[2] أمينة رضوان، المصطفى الفوركي: مرجع سابق.

[3] وكالة الأناضول: "أونكتاد": انكماش التجارة العالمية 9 بالمئة خلال 2020 بضغط تداعيات فيروس كورونا، 10 – 02 – 2021، تاريخ الدخول 18 – 05 – 2022، https://www.aa.com.tr/ar .

انهارت الصادرات الصينية في فترة انتشار الوباء بنسبة تقارب 17,2 بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام قبل حدوث الحاجة، وهو أكبر تراجع لصادرات العملاق الآسيوي منذ فيفري 2019 خلال النزاع التجاري مع الولايات المتحدة. وتراجعت الواردات بنسبة 4 بالمئة، بحسب البيانات التي أعلنتها الجمارك الصينية[1].

2 – الولايات المتحدة الأمريكية:

أثر انتشار فيروس كورونا في الولايات المتحدة الأمريكية على معدل صادراتها، حيث انخفضت صادرات الولايات المتحدة بنسبة 9,6 في المئة في مارس 2020، في تراجع شهري قياسي، ليرتفع العجز التجاري إلى 44,4 مليار دولار، في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد، وفق ما أفادت وزارة التجارة الأمريكية...فقد تراجع حجم الواردات كذلك، لكن بنسبة 6,2 بالمئة فقط، مع توقف حركة النقل والشحن حول العالم، مما تسبب بازدياد الفجوة التجارية بنسبة 12 في المئة من 39,9 مليار دولار في فيفري2020.

وأكدت الولايات المتحدة أن التراجع في الصادرات والواردات يعود جزئيا إلى تداعيات فيروس كورونا، حيث إن العديد من الأعمال التجارية تعمل بطاقة محدودة، أو أوقفت نشاطها تماما، بينما فرضت قيودا على حركة المسافرين عبر الحدود.[2]

3 – ألمانيا:

أظهرت الدراسات أن الصادرات والواردات الألمانية تراجعت في أبريل 2020، مسجلة أكبر انخفاض لها منذ عام 1990 إذ أدت أزمة فيروس كورونا إلى تقليص الطلب مما زاد من التوقعات القاتمة لأكبر اقتصاد في أوروبا. ويرى العديد من الاقتصاديين أن الوباء دفع الاقتصاد الألماني إلى أكبر انخفاض له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية خلال الربع الثاني، وتراجعت الصادرات المعدلة في ضوء العوامل

[1] **فرانس 24، صادرات الصين تسجل تراجعا حادا وسط أزمة فيروس كورونا، 07 – 03 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022، مرجع سابق.**

[2] موقع اليوم السابع: **كيف أثر انتشار كورونا على معدلات الصادرات الأمريكية؟، 05 – 05 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022،** https://www.youm7.com/ .

الموسمية بنسبة 24 بالمئة خلال الشهر، بينما تراجعت الواردات بنسبة 16.5 بالمئة. وقال مكتب الإحصاءات الاتحادي إن الفائض التجاري تقلص إلى 3.2 مليار يورو.[1]

4 – ‘بطاليا:

أظهرت بيانات نشرها المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء، أن الصادرات انخفضت في مارس 2020 بنسبة 12.7% على أساس سنوي، وهو الأسوأ لأكثر من 20 عاما، أما على أساس شهري فقد تراجعت بنسبة 12.9%، مسجلة الانخفاض الأسوأ منذ 2009، كذلك أشارت بيانات المعهد إلى وجود تراجع في الواردات لم يشهد له مثيل على المستوى الشهري، حيث انخفضت نسبته 12.4%،[2] وتعود هذه الأزمة للقيود التي فرضتها كورونا على الدول؛ حيث ترتب عليها خسائر كبيرة جدا.

5 – كوريا الجنوبية:

أظهرت بيانات رسمية أن صادرات كوريا الجنوبية في فترة جائحة كورونا انخفضت بنسبة 5.4% في عام 2020، مقارنة بعام 2019؛ فقد سجلت الصادرات 512.8 مليار دولار في العام 2020، وانخفضت الواردات بنسبة 7.2% لتسجل 467.2 مليار دولار، وبفائض بلغ 45.6 مليار دولار في عام 2020.[3]

6 – الجزائر:

سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا بحوالي 6.11 مليار دولار خلال سنة 2019 مع انخفاض في حجم الصادرات التي سجلت 35.82 مليار دولار أي انخفاض بنسبة 14.29 ، في المائة مقارنة بنتائج سنة 2018، أما بالنسبة للواردات فقد سجل الحجم الاجمالي لها 41.93 مليار دولار بانخفاض قدره 9.49 في المائة بنسبة 2019، مقارنة بنتائج سنة 2018.[4]

7 – تركيا:

[1] موقع القبس: تراجع كبير في صادرات وواردات ألمانيا في أبريل.. بسبب «كورونا»، 09 – 06 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022، https://alqabas.com/ .

[2] موقع **rt Arabic انخفاض حاد في صادرات إيطاليا، 23 – 04 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022،** **https://arabic.rt.com/** .

[3] العربي الجديد: تراجع صادرات كوريا الجنوبية 5.4% في 2020، 01 – 01 – 2021، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022، https://www.alaraby.co.uk/ .

[4] موسر كاسحي، دربال رقية، أزمة فيروس كورونا وآثاره على الجزائر، مجلة أبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، مج 6، ع 1. 2021، ص 901.

تسبب تفشي فيروس كورونا المستجد بتركيا في انخفاض حاد في الصادرات التركية خلال شهر مارس 2020، حيث انخفض إجمالي صادرات تركيا خلال شهر هذا الشهر للعام نفسه مقارنة بشهر بمارس 2019، بنسبة 17.8 %، لتتراجع إلى 13 مليارًا و426 مليون دولار. وارتفعت الواردات خلال نفس الفترة بنسبة 3.13% لتصل إلى 18 مليارًا و821 مليون دولار.

وقالت الوزارة، خلال بيان لها، بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد تأثر العالم بشكل أجمع اقتصاديًا واجتماعيًا بطريقة سلبية للغاية. وكان السبب الرئيسي لانخفاض صادرتنا في شهر مارس هو تدابير الحجر الصحي الذي تطبقه الدول المجاورة مثل إيران والعراق[1]...إلخ.

من خلال هذه النسب يتبين لنا أن قطاع التصدير والاستيراد قد تضرر كثيرا أثناء فترة جائحة كورونا، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو الإجراءات التي قامت بها دول العالم من أجل الحد من انتشار هذا الوباء.

المطلب الثالث: التعامل مع مشكل تأخر تسليم البضائع:

تضرر العالم في السنوات الثلاثة الأخيرة من مضاعفات الجائحة، حيث ألحق الوباء الضرر بكافة القطاعات، ولعلى أكثرها تضررا هو جانت التوريد العالمية، والذي كانت مصدر تهديد لاقتصاد العالم بعد انتشار الوباء والعمل بالبروتوكولات الصحية؛ حيث تراكمت السلع في الموانئ، وتضاعفت أوقات الانتظار فيها، كما زادت أسعار الشحن عشرة أضعاف ما قبل الجائحة، كل ذلك أدى إلى نقص حاد في البضائع حول العالم في الربع الأخير من سنة 2020.

1 – عدت أسباب مشاكل تأخر تسليم البضائع وتكدسها:

فرضت الجائحة عدة عراقيل كانت أحد الأسباب وراء الوضع الذي سايرته الدول على مستوى توريد البضائع منها:[2]

- اغلاق العديد من الموانئ في العالم مما سبب نقصا كبيرا في التوريد، وتأخر أوقات تسليم البضائع.

---

[1] تركيا الآن: **انخفاض الصادرات التركية خلال شهر مارس بنسبة 17.8% عن العام الماضي، 02 – 04 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022**، https://www.turkeynow.news/ .

[2] عبد الله الردادي: **مرونة سلاسل التوريد**، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، 25 – 10 – 2021، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022،**مرجع سابق**.

- اختلاف سلوك المستهلكين خلال الجائحة، حيث زادت الطلبات على السلع الإلكترونية مع تحول الموظفين للأعمال من منازلهم فيما قللت مصانع الرقائق الإلكترونية إنتاجها، مما سبب أزمة خانقة في الرقائق الإلكترونية خلفت وراءها أزمات من مصانع السيارات حتى الأجهزة المنزلية.
- عدم القدرة على إعادة توظيف العمال بنفس الرتم، وقد بلغ عدد الوظائف الشاغرة في قطاع المستودعات في الولايات المتحدة فقط في شهر يوليو (تموز) مستوى تاريخيا بلغ 490 ألف وظيفة! كما وصل عدد الوظائف الشاغرة في قيادة شاحنات النقل نحو 80 ألف شاغر!.
- منع التصاريح لشركات نقل البضائع التي تسببت في تأخر وصول السلع والمنتجات لطالبيها.
- توقف أو إبطاء عملية الإنتاج. والذي أدى بدوره إلىً توليد ضغط مباشر على سلاسل الإمداد التجارية والإمدادات العالمية والتي تحافظ عادة على تزويد الدول بمختلف السلع والحاجيات الأساسية.

أن هذه الإجراءات التي فرضتها الجائحة على دول العالم كانت المتسبب في إغلاق الكثير من المصانع والشركات وتكدس البضائع في أماكن نقل السلع الموانئ... وغيرها، وتأخر توريد السلع لأصحابها، وهو ما أدخل الدول في حالة فوضى لا مثيل لها في هذا القطاع، وهو ما جعل دول العالم تتعامل بشكل جدي وسريع لتخطي هذه الأزمة وهو ما سنبينه في هذا العنصر.

2 – إجراءات الدول لحل مشكل تأخر تسليم البضائع:

واجهت هيئات ادارة الحدود التحدي المتمثل في تسريع الواردات والصادرات والعبور، بما في ذلك الإمدادات الطبية اللازمة والتبرعات وشحنات الإغاثة، مع ضامن الوقاية من الأوبئة وتوفير التخليص الجمركي الملائم وضوابط الامتثال للسلع وموظفي النقل، وفي سبيل ذلك بذلت الحكومات جهود خاصة لتأمين وتعزيز إنتاج وتوزيع السلع مع أولوية توزيع السلع الطبية والوقائية للحد من انتشار الفيروس.

احتاجت الحكومات إلى اعتماد نهجاً مشتركاً تقريبا لمعالجة هذه الأزمة عبر سلاسل التوريد العالمية لتجنب الاضطرابات الحادة في التوزيع، ومثل هذا التعاون أمراً حيوياً، لأن سياسات الحماية الاقتصادية قد تؤدي إلى تفاقم الأزمة الصحية العالمية بشكل كبير وتأخير الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة.

واعتمدت الدول خطة عمل للتعامل مع مشكلات تأخر التوزيع نذكرها في شكل نقاط وهي:[1]

[1] الأونكتاد: كوفيد 19 (خطة عمل من عشرة نقاط لتعزيز التجارة الدولية وتيسير حركة النقل في ضل الجائحة)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ع 79، أفريل 2020، ص 2 – 4 .

أ – ضمان الشحن المستمر:

عملت دول العالم ودول الميناء على مواصلة تقديم جميع الخدمات الضرورية، من التزويد بالوقود والإمدادات إلى الخدمات الصحية للبحارة، لأنهم أفراد أساسيون ولا يمكن لهم العمل عن بعد، وانتعاش سيرورة عملهم يضمن التسريع في التوزيع والإمدادات.

ب – الحفاظ على استمرارية عمل الموانئ:

وتوفر الموانئ الخدمات الأساسية للتجارة الدولية؛ حيث عملت الدول على أن تظل مفتوحة أمام السفن ووصلات النقل المتعدد الوسائط، من خلال تعزيز ساعات العمل المتداخلة والتشغيل المستمر.

جـ – حماية التجارة الدولية للسلع الحرجة وتسريع التخليص الجمركي وتيسير التجارة:

عملت الحكومات على التخليص السريع والإفراج عن هذه السلع الحرجة في الموانئ ومعابر الحدود. وتشمل هذه التدابير أحكاما خاصة ومعجلة للشحنات العاجلة، وشحنات الإغاثة، والشحنات الطبية، والشحنات القابلة للتلف.

د – تسهيل النقل عبر الحدود:

عملت الحكومات والقطاع الصناعي على التنسيق بشكل وثيق لتسهيل توافر الإمدادات الاستراتيجية في جميع أنحاء سلاسل التوريد، وعليه فقد قاموا تشجيع القطاع الصناعي على توفري مرافق النقل والتخزين عند الحاجة الماسة.

هـ – ضمان حق المرور العابر:

عملت الحكومات الوطنية، ولا سيم بلدان العبور، والمنظمات الإقليمية على دعم ممرات العبور والنقل والتجارة، والحفاظ على نظم المرور الجمركي وغيرها من الإجراءات المتعلقة بالمرور العابر، مثل استخدام الإجراءات والممرات الخاصة لحركة المرور العابر.

و – ضمان تدفق وشفافية المعلومات:

في ضل الظروف التي سايرتها الشعوب، والوضع المزي للتجارة العالمية، عملت الحكومات على التواصل بوضوح وجعل المعلومات متاحة لجميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، وأن تبقي معلومات التجارة عبر الإنترنت، وتساعد المكاتب على تحديثها وتشغيلها باستمرار، كما عملت على أن توفر إمكانية الوصول عن بعد إلى جميع النماذج والمتطلبات، وأن تضمن أن أي شخص يتفاعل مع الحكومة يمكنه العثور على ما هو مطلوب منها عبر الإنترنت دون الحاجة إلى الذهاب لطلب المعلومات فعليا.

ز –حماية الشاحنين ومقدمي خدمات النقل على حد سواء:

تقديم دعم مالي مقدمو خدمات النقل والخدمات اللوجستية لتمكينهم من البقاء في العمل وضمان مرونة سلسلة التوريد طوال فترة الوباء وما بعد الوباء، وفي الوقت نفسه، العمل على تخفيض الرسوم التي تفرض في العادة على شركات النقل.

ح – التنسيق بين القطاعين العام والخاص

في العديد من البلدان، تم تشكيل فرق عمل خاصة بفيروس كورونا لإدارة جميع المهام المتعلقة بالجائحة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه في البلدان التي لا توجد فيها آلية للتنسيق مع هيئات المنافذ الحدودية لضمان سرعة تخليص البضائع، كان على القطاع الخاص في كثير من الأحيان الحصول على موافقات متعددة وتقديم مستندات مكررة. ويتطلب خفض تكاليف التجارة على الحدود نهج شراكة بين القطاع الخاص والحكومة لضمان تحديد التحديات التي تواجه التجارة والتحقق من صحة إصلاحات تيسير التجارة .

المطلب الرابع: إجراءات مواجهة تأثير الفيروس على التجارة الخارجية:

إضافة إلى الإجراءات اللوجستية لحماية التجارة الدولية التي ذكرناها أنفا في المطلب السابق هنالك عدة إجراءات اتبعتها الدول لمواجهة تأثير فيروس كورونا على التجارة الخارجية وهي كالتالي: [1]

1 – التوافق مع المعايير الدولية

[1] بيل غين: تيسير التجارة: أمر بالغ الأهمية للتعافي من فيروس كورونا، مدونات البنك الدولي: 11 – 02 – 2021، تاريخ الدخول 18 – 05 – 2022، مرجع سابق.

عندما انتشر فيروس كورونا، سارعت وكالات التجارة إلى زيادة الاشتراطات والضوابط لاكتشاف السلع التي تحمل الفيروس. وفي كثير من الأحيان، لم تكن التغييرات متسقة، بل تعارضت أحياناً مع بعضها بعضاً. وفي معظم البلدان، أصبحت الإجراءات التي تتخذها البلدان على الحدود أكثر تعقيداً واستهلاكاً للوقت، مع تأخر العديد من السلع من أجل إعطاء الأولوية للسلع الضرورية المتعلقة بفيروس كورونا. بالإضافة إلى ذلك، تعين على الهيئات الحكومية حماية صحة الموظفين وأولئك الذين يتعاملون عادة وجهاً لوجه على الحدود وسلامتهم، وفوق كل هذا التعامل مع نقص الموظفين بسبب المرض.

تهدف اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة إلى التصدي لهذه الأنواع من التحديات. وتتضمن الاتفاقية أحكاماً لزيادة وتيرة حركة السلع، والإفراج عنها، وتخليصها في الجمارك، بما في ذلك السلع المنقولة. وهي تحدد أيضاً تدابير للتعاون الفعال بين الجمارك وهيئات المنافذ الحدودية الأخرى والسلطات المختصة بشأن تيسير التجارة ومسائل الامتثال للنظم الجمركية. ودفعت الضرورة الملحة للأزمة العديد من البلدان إلى تسريع تنفيذ هذه التوصيات ودعم أنشطة تجارة أكثر كفاءة عبر الحدود.

2 – الإجراءات على الحدود:

اتخذت العديد من الحكومات تدابير مبتكرة ومرنة للحفاظ على استمرار تدفق التجارة عبر الحدود وتضمنت بعض هذه الإجراءات تبسيط النماذج والإجراءات المطلوبة، والتنازل عن الرسوم والمصروفات أو تأجيل سدادها، وقبول النسخ المصورة بالماسح الضوئي من الشهادات وغيرها من الوثائق الداعمة، وزيادة وتيرة التحول الرقمي في الإجراءات على الحدود.

وقد تم الجزء الأكبر من عملية التحسين عندما تولت لجنة تيسير التجارة الوطنية قيادة عملية الابتكار وتعميمه على مستوى جميع هيئات المنافذ الحدودية. علاوة على ذلك، أظهرت جائحة كورونا ضرورة إشراك وزارات الصحة بشكل كامل في تصميم الأنظمة الخاصة باللقاحات والمنتجات الطبية وتبسيطها.

3 – تعاون هيئات المنافذ الحدودية:

التعاون بين هيئات المنافذ الحدودية يُعد أحد أهم العوامل لتيسير التجارة في أثناء جائحة كورونا. على سبيل المثال، من شأن التنسيق بين هذه الهيئات من أجل إجراء عملية تفتيش مشتركة واحدة أن يؤدي إلى توفير الوقت والتكاليف.

4 – التحول الرقمي:

أوضح الاستقصاء الذي أجرته منظمة التجارة العالمية أيضاً أن التدابير الرقمية، مثل "النوافذ الإلكترونية الموحدة"، ساعدت البلدان في أثناء الأزمة وما سيأتي بعدها. وهذه النوافذ الموحدة هي منصات على شبكة الإنترنت تعمل على تحويل الإجراءات التجارية إلى العمل إلكترونياً واستبدال الحاجة إلى العمليات المادية واليدوية والتي تحدث فيها ازدواجية. وتلعب المنصات الرقمية دوراً مهماً في تسريع الإجراءات على الحدود، مما يتيح العمل بسلاسة وتقليل الحاجة إلى الاتصال المادي بين هيئات المنافذ الحدودية والتجار.

وتعمل النوافذ الموحدة أيضاً على تعزيز الشفافية من أجل أنشطة التجارة. وفي كثير من الأحيان، تتيح منصات النوافذ الإلكترونية الموحدة الحصول على المعلومات المتعلقة بالتجارة، مما يضمن إمكانية وصول جميع التجار، بما في ذلك الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتجار من النساء، الذين تضرروا بشدة من الأزمة إلى جميع الإجراءات الرسمية.

5 – إجراءات غرفة التجارة الدولية ومنظمة الصحة العالمية لمكافحة الجائحة:

في إطار جهد منسق لمكافحة جائحة فيروس كورونا المسبب لمرض كوفيد-19، اتفقت غرفة التجارة الدولية ومنظمة الصحة العالمية على العمل عن كثب معاً للتصدي للفايروس، وقد عمّمت غرفة التجارة الدولية الإرشادات المحدّثة بانتظام عبر شبكتها التي تضمّ أكثر من 45 مليون مؤسسة أعمال، ليتسنى لهذه المؤسسات في مختلف أنحاء العالم اتخاذ إجراءات فعالة ومستنيرة تضمن حماية موظفيها وزبائنها والمجتمعات المحلية التي تخدمها، والمساهمة في الوقت ذاته في إنتاج وتوزيع الإمدادات الضرورية في هذا السياق.

كذلك تعزيز تدفق المعلومات عن فاشية فيروس كورونا من خلال تقصي شبكتها العالمية للقطاع الخاص لرسم معالم الاستجابة العالمية لقطاع الأعمال. ويشجع ذلك المؤسسات على اعتماد نُهُج تحوّط تؤيد غرفة التجارة الدولية بشدةٍ النداء الذي وجهته المنظمة إلى الحكومات الوطنية في جميع البلدان باعتماد نهج شامل للحكومة ككل وللمجتمع ككل في الاستجابة لجائحة كوفيد-19. فالحدّ من زيادة تفشي المرض وتخفيف آثاره ينبغي أن يشكلا الأولوية القصوى لرؤساء الدول والحكومات. وينبغي تنسيق الإجراءات السياسية بين مختلف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تحقيق أقصى أثر ممكن من حيث نطاق الأثر والفعالية.[1]

ومن النقاط التي اتخذتها أيضا نجد:[2]

- شجّعت غرفة التجارة الدولية ومنظمة الصحة العالمية غرف التجارة الوطنية على العمل عن كثب مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، بما في ذلك المكاتب القُطرية لمنظمة الصحة العالمية حيث وُجدت، وتعيين نقاط اتصال مشتركة من أجل تنسيق هذا التعاون.
- شجّعت غرفة التجارة الدولية أعضاءها على دعم جهود الاستجابة الوطنية في بلدانها والمساهمة في جهود الاستجابة العالمية التي تنسقها المنظمة من خلال الصندوق التضامني للاستجابة.

إن هذه التدابير ساعدت وبشك فعال في جعل التدفقات التجارية أكثر قدرة على الصمود وقللت من حدة تداعيات الأزمة الوبائية على التجارة الدولية.

[1] منظمة الصحة العالمية: بيان مشترك لغرفة التجارة الدولية ومنظمة الصحة العالمية: نداء غير مسبوق للقطاع الخاص من أجل اتخاذ إجراءات للتصدي لجائحة كوفيد-19، 16 – 03 – 2020، تاريخ الدخول 18 – 05 – 2022، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

خاتمـــــــة

خاتمة:

- يعتبر فيروس كورنا سابقة عالمية لم يشاهد العالم في العصر الحديث مثلها من قبل من حيث الخسائر البشرية والمادية، ففيروس كورونا ألق الضرر بشتى القطاعات المختلفة في العالم وأدخل العالم في حالة صدمة، ومن القطاعات التي شهدت تضررا كبيرا إثر الجائحة قطاع التجارة الدولية التي أثرت فيها تداعيات الدول وبروتوكولاتها الصحية من أجل التصدي للفايروس، حيث شهدت قطاعاتها تدهورا كبيرا في الأزمة.

- ***اختبار الفرضيات**

يمكن اختبار الفرضيات السابقة وذلك من خلال تحليل ودراسة مختلف جوانب الموضوع حيث تم التوصل إلى:

- نعم إن التجارة الدولية تعتبر عمود الاقتصاد الدولي والمحرك الفعلي للتنمية، والدليل على ذلك سقوط الاقتصادات بمجرد توقف امدادات التجارة الدولية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- صحيح فيروس كورونا من الأوبئة التاجية تسبب انتشاره بخسائر بشرية ومادية مست كل دول العالم، وهو ما شهده العالم ويؤكد لنا صحة الفرضية الثانية.
- نعم دخلت الحكومات العالمية في صراع مع انشار هذا الوباء وفرضت الكثير من الإجراءات والسياسات للتصدي لهذه الجائحة وتفادي خطرها خاصة على التجارة الدولية، ولقد درسنا في هذا الموضوع مجموع الإجراءات التي اتخذتها الدول للحد من انتشار الفيروس وتيسير التجارة الدولية، وهو ما يؤكد صدق الفرضية الثالثة.

- ***نتائج البحث:**

وهي كالتالي:

- تعتبر التجارة الدولية هي العمود الفقري للاقتصاد العالمي؛ بحيث يمكن أن يكون شلل بسيط على مستوى هذا القطاع يؤدي بالعالم إلى حالة اضطراب وخسائر مادية

كبيرة تتكبدها كافة الدول، لذلك فعلى جميع دول العالم رسم مخططات مستقبلية لتفادي ضرر أي أزمة مفاجئة على الصعيد العالمي.

- تضررت التجارة الدولية كثيرا منذ حلول الأزمة في أواخر 2019 حتى 2021 إلى يومنا هذا بأقل حدة، وقد عرف العالم مجموعة من الإغلاق الشبه دائمة للمؤسسات والمنشئات والمحلات التجارية، وغلق الحدود والمعابر، وحتى توقف الخطوط الجوية، مما عسّر على الدول الاتصال التجاري فيما بينها. وهو ما خلق فوضة عارمة على مستوى مراكز العبور والموانئ، وقد أدى ذلك للكثير من الخلافات بين الشركات التي تنشط في مجال التجارة الدولية.
- تأثرت حركة التصدير والاستيراد كثيرا بحلول الوباء بسبب الإغلاق المستمر، مما أدى إلى عد وفرة المنتوجات وشح السلع في المحلات وأيضا نقص الأدوية.
- أثرت الأزمة التي تخللت قطاع التصدير والاستيراد والسلاسل التوريد على أسعار السلع بشكل كبير؛ حيث دخل العالم موجة غلاء غير مسبوقة على مستوى السلع خاصة الجانب الغذائي، وهو ما أثر سلبا على حياة البشرية خاصة في الظروف التي شهدتها دول العالم مؤخرا.
- تأثر قطاع العمل كثيرا بسبب الإجراءات التي انتهجتها الدول للتصدي لجائحة كورونا، ومن إجراءات الغلق المستمر وإفلاس الكثير من الشركات مما أدى إلى اختلالات كبيرة على مستوى العمالة في تغيير الأجور والفصل من العمل ...إلخ أدى ذلك لرفع نسبة البطالة في العالمة بمستوى غير مسبوق، وهو ما ألحق ضررا بالمستوى المعيشي للفئة المتوسطة والضعيفة في العالم نتج عنها تزايد كبير في نسبة الفقر في ربوع العالم.
- لقد دخلت دول العالم في حرب من الوباء للتصدي لتداعيات وآثاره على البشرية، وهو ما فرض عليها القيام بعدة إجراءات للتعافي من الوباء وارجاع الأمور إلى حالها

وسيرها المعروف، بل وتتطلع دول العالم لبناء منظومات اقتصادية لا تتأثر بالمتغيرات الطبيعية المفاجئة مثل الأوبئة وغيرها.

- لقد استطاعت الجهود المكثفة والمتعاونة من قبل دول العالم والمنظمات الخيرية والشركات المختلفة للتقليد من حدة الفيروس، والخروج من هذه الأزمة بأقل الأضرار الممكنة، كما عرفت الكثير من الدول سرعة كبيرة في احتواء الجائحة والتصدي لها مثل دولة الصين باعتبارها بؤرة الوباء إلا انها استطاعت أن تنعش اقتصادها ومختلف قطاعاتها بعد احتواء الجائحة.

- ***آفاق الدراسة:**

بعد تناول هذا الموضوع يمكن طرح التساؤلات التالية:

- كيف ستتعامل الدول مستقبلا مع الأزمات المفاجئة كالأوبئة؟
- هل ستجعل التجارة الدولية أكثر سلاسة وأكثر تطورا بحيث لا تؤثر فيها الأزمات العالمية؟
- هل يمكن القول أن الظرر الذي ألحقه فيروس كورونا بالتجارة الدولية سيكون الدافع الأكبر لحماية القطاع التجاري مستقبلا من أي طارئ أو أزمة عالمية؟.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر والمراجع العربية:

1 – صلاح الدين نامق: التجارة الدولية، دار المعارف مصر القاهرة، ط3، 1967 .

2 – فؤاد محمد الصقار: جغرافية التجارة الدولية، منشاة المعارف بالإسكندرية، ط3، 199.

3 – قدري الشيخ علي وآخرون: علم الاجتماع الطبي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2008.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية:

4 – أميرة عمارة: تأثير جائحة كورونا على البطالة في مصر، مجلة دراسات، مصر، مج 22، ع 4، 2021.

5 – بلال نجاح شبير، سارة قاسم عجيل: انعكاسات جائحة كورونا على أسعار السلع الزراعية العالمية و أثرها على أسعار الغذاء باعتماد تحليل المسار Analysis P ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، مج 13، ع1، 2022.

6 – بوقجان وسام، واضح فواز: دراسة تحليلية لأثر كورونا على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، مج 8، ع 2، 2021.

7 سميحة جديدي، عبد المالك باهي، تداعيات جائحة كوفيد – 19 على التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، مج 11، ع1، 2021.

8 – صالحي سلمى: الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وتداعيات كوفيد–19 ، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، مج 11، ع 2، 2021 .

9 – موسر كاسحي، دربال رقية، أزمة فيروس كورونا وآثاره على الجزائر، مجلة أبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، مج 6، ع 1. 2021.

10 – يواو شهرزاد، بشير محمد أمين، أثر جائحة كورونا على الالتزامات التعاقدية في عقود التجارة الدولية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، الجزائر، مج 6، ع 1، 2020،

ثالثا: الرسائل الجامعية:

11 – شيخي حفيظة: ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد (المنظمة العالمية للتجارة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد تحصص

مالية دولية، إشراف بن بوزيان محمد، المدرسة الدكتورالية، كلية الاقتصاد، علوم التسيير، والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2011 – 2012.

12 – كمال أحمد المومني: أثر جائحة كورونا على عقود العمل، إشراف: مأمون أحمد الحنيطي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2021.

13 – وليد عابي: حماية وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر – ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، إشراف: الأخضر عزي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف، الجزائر، 2018 – 2019 .

رابعا: محاضرات جامعية:

14 – بن شني عبد القادر: تسيير عمليات التجارة الدولية، محاضرات بيداغوجية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم – الجزائر، 2020 – 2021، ص 19 – 20.

15 – رشاد العصار، حسام داود: التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000 ، ص12.

16 – فراس الأشقر، محاضرة التجارة الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سوريا، 10 – 03 – 2017.

رابعا: المؤتمرات العلمية:

17 – منظمة التعاون الإسلامي : الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد – 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، تركيا، مايو 2020.

18 – منظمة الأونكتاد:

- كوفيد 19 (خطة عمل من عشرة نقاط لتعزيز التجارة الدولية وتيسير حركة النقل في ضل الجائحة)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ع 79، أفريل 2020

– ملخص خطة عمل لسياسات في نطاق دعم التجارة الدولية وتسهيل الشحن والتبادل التجاري بين الدول خلال فترة وباء فيروس كورونا، إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

19–أدم سميث، نظريات التجارة الدولية، عرض تقديمي، موقع SlidePlayer ، تاريخ الدخول 02 – 05 – 2022، https://slideplayer.ae/slide/17166472/ .

20 – اقتصاد الشرق: قيود "كورونا" ترفع البطالة في الهند لأعلى مستوى، 03 – 01 – 2022، تاريخ الدخول 06 – 05 – 2022، https://www.asharqbusiness.com/ .

21 – أمينة رضوان، المصطفى الفوركي: تأثير فيروس كورونا على الالتزامات التعاقدية، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، المغرب، 7 – 04 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022، https://www.droitetentreprise.com/ .

22 – البنك الدولي:

- تأثير جائحة كورونا على أسواق السلع الأولية أشد وطأة على أسعار الطاقة؛ وترجيح استمرار الطلب المنخفض على النفط لما بعد 2021، بيان صحفي رقم 2021/047/EFI ، 22 – 10 – 2020، تاريخ الدخول: 02 – 05 – 2022.
- صدمة منقطعة النظير: جائحة فيروس كورونا تزلزل أسواق السلع الأولية، 23 – 04 – 2020، تاريخ الدحول 03 – 05 – 2022، https://www.albankaldawli.org/ .

23 – بي بي سي نيوز:

- فيروس كورونا: أول حالة إصابة بكوفيد–19 في فرنسا كانت "في ديسمبر الماضي" (2019)، تاريخ الدخول 05 – 05 – 2022.
- فيروس كورونا يرفع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى 14.7 في المئة، تاريخ 08 – 05 – 2020، تاريخ الدخول 04 – 05 – 2022،
- ليندسي غالاواي: فيروس كورونا: ما الدول الأكثر قدرة على التعافي الاقتصادي بعد انتهاء الأزمة؟، 9 أفريل 2020، 08 – 05 – 2022. – – نغم قاسم، سيرينا غوكا: أزمة البطالة: 26 في المئة من الشبان والشابات العرب عاطلون عن العمل، بي بي سي نيوز عربي، 10 – 09 – 2021، تاريخ الدخول 07 – 05 – 2022.

https://www.bbc.com/arabic .

24 – تركيا الآن:

- انخفاض الصادرات التركية خلال شهر مارس بنسبة 17.8% عن العام الماضي، 02 – 04 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022،
- عبد الله الردادي: مرونة سلاسل التوريد، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، 25 – 10 – 2021، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022.https://www.turkeynow.news/ .

25 – جيوفاني ديلاريتشا وآخرون: السياسات الاقتصادية للحرب على كوفيد-19، صندوق النقد الدولي، رأي وتعليق، 01 – 04 – 2020، تاريخ الدخول 15 – 05 – 2022، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/01/blog040120-economic-policies-for-the-covid-19-war .

26 – دلال العكيلي:كيف اثرت جائحة كورونا على سلاسل التوريد العالمية؟، أخبار الإدارة العربية، 23 – 10 – 2020، تاريخ الدخول 04 – 05 – 2022، https://www.arado.org/MNGNews/.

27 – سكاي نيوز عربية: دول عربية تئن من البطالة، 22 – جوان 2021، تاريخ الدخول 07 – 05 – 2022، https://www.skynewsarabia.com/ .

28 – الشروق: ارتفاع معدل البطالة في البرازيل إلى مستوى قياسي، 28 – 05 – 2021، تاريخ الدخول 06 – 05 – 2022، https://www.shorouknews.com/ .

29 – الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية): تأثير «كورونا» على العمالة أسوأ مما كان متوقعاً، 28 – 10 – 2021، العدد 15675، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022. https://aawsat.com/ .

30 – العربي الجديد: تراجع صادرات كوريا الجنوبية 5.4% في 2020، 01 – 01 – 2021، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022، https://www.alaraby.co.uk/ .

31 – فرانس 24:

- تاريخ ظهور فيروس كورونا...اللغز الذي يحير العالم.
- الصين..البؤرة الأولى لتفشي فيروس كورونا تتكبد خسائر اقتصادية بمعدل بطالة يصل إلى 6%، 29 – 05 – 2020، تاريخ الدخول 05 – 05 – 2022.
- صادرات الصين تسجل تراجعا حادا وسط أزمة فيروس كورونا، 07 – 03 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022، https://www.france24.com/ar/ .

32 – لينا الصمادي: ما هي عوامل تطور التجارة الدولية، موقع إي عربي، 28 – 07 – 2021، تاريخ الدخول 01 – 05 – 2022، https://e3arabi.com/ .

33 – مدونات البنك الدولي:

- بيل غين: تيسير التجارة: أمر بالغ الأهمية للتعافي من فيروس كورونا، 11 – 02 – 2021، تاريخ الدخول 18 – 05 – 2022.
- دانا فوريسك: جائحة كورونا ستخلِّف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم، ، 06 – 08 – 2020، تاريخ الدخول 15 – 05 – 2022. https://blogs.worldbank.org/ar .

34 – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والمصري، 7 يولو 2020، تاريخ الدخول 14 – 05 – 2022، https://democraticac.de/ .

35 – منتدى طلاب مستغانم: تطور التجارة الدولية، 25 – 06 – 2010، تاريخ الدخول 01 – 05 – 2022، https://mostaetud.ahlamontada.net/ .

36 – منظمة التجارة الدولية: هي منظمة عالمية، لها مقر في مدينة جنيف بسويسرا، وكانت نشأتها نتيجة للمفاوضات التجارية الدوليَّة متعددة الأطراف، وإنَّ مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التِّجارة الدوليَّة انسياباً سلساً وسهلاً ويسيراً، وتضم 164 دولة من مختلف أنحاء العالم.

37 – منظمة العمل الدولية: تأثيرات أزمة كورونا على أسواق العمل في العالم، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 06 – 05 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022، https://futureuae.com/ar-AE/Home/Index/2/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9 .

38

39 – موضي الموسى، مدى اعتبار فيروس كورونا قوة قاهرة وأثره على العقود المحلية والدولية، موقع مكتب المحامية موضي الموسى، تاريخ الدزخل 17 – 05 – 2022، https://almousalawfirm.com/ .

40 – موقع الاقتصاد الإسلامي: البطالة .. مشكلة تواجه الدول العربية في ظل «كورونا»؟، 22 – 06 – 2020، تاريخ الدخول 06 – 05 – 2022، https://www.aliqtisadalislami.net/ .

41 – موقع التمثيل التجاري المصري: تأثير كوفيد 19 علي تجارة مصر مع دول العالم وخاصة الدول التي بها مكاتب للتمثيل التجاري، تاريخ الدخول 03 – 05 – 2022، http://ecs.gov.eg/Arabic/ .

42 – موقع القبس: تراجع كبير في صادرات وواردات ألمانيا في أبريل.. بسبب «كورونا»، 09 – 06 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022، https://alqabas.com/ .

43 – موقع منظمة الصحة العالمية:

- عن مرض كوفيد–19 .
- بيان مشترك لغرفة التجارة الدولية ومنظمة الصحة العالمية: نداء غير مسبوق للقطاع الخاص من أجل اتخاذ إجراءات للتصدي لجائحة كوفيد–19، 16 – 03 – 2020، تاريخ الدخول 18 – 05 – 2022. http://www.emro.who.int/ar/index.html .

44 – موقع النجاح: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها، 31 – 10 – 2021، تاريخ الدخول 16 – 05 – 2022، https://www.annajah.net/ .

45 – موقع اليوم السابع: كيف أثر انتشار كورونا على معدلات الصادرات الأمريكية؟، 05 – 05 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022، https://www.youm7.com/ .

46 – موقع rt Arabic انخفاض حاد في صادرات إيطاليا، 23 – 04 – 2020، تاريخ الدخول 17 – 05 – 2022، https://arabic.rt.com/.

47 – وكالة الأناضول: "أونكتاد": انكماش التجارة العالمية 9 بالمئة خلال 2020 بضغط تداعيات فيروس كورونا، 10 – 02 – 2021، تاريخ الدخول 18 – 05 – 2022، https://www.aa.com.tr/ar

48 – Euro nows :

- معدلات البطالة تتراجع في ألمانيا، 04 – 01 – 2022، تاريخ الدخول 03 – 05 – 2022،
- معدل البطالة في إسبانيا يرتفع إلى 16,26 بالمئة بسبب جائحة كورونا، 27 – 10 – 2020، تاريخ الدخول 03 – 05 – 2022. https://arabic.euronews.com/ .

49 – INSTITUT AMADEUS ، على أعتاب جائحة عالمية من البطالة، 09 – 04 – 2020، تاريخ الدخول 08 – 05 – 2022، https://amadeusonline.org/publications/analyses .

ملخص:

تعالج هذه المذكرة مدى تأثير أزمة كوفيد 19 على تجارة الخارجية، حيث قسمنا العمل إلى فصلين أساسيين عرفنا في الفصل الأول التجارة الدولية أو الخارجية وأهميته ومكانتها في الاقتصاد الدولي ، ثم تطرقنا لجائحة كورنا ومدى تأثيرها على الاقتصاد، أما الفصل الثاني فد عالجنا خلاله أثار كورونا وتداعياتها على التجارة الدولية ؛ حيث أثرت هذه الجائحة على أهم الجوانب التي تقووم عليها التجارة الخارجية فأدت إلى أغلاق كافة المؤسسات وأدخلت العالم في فوضة عارمة في الجانب التجاري حيث شهدت مناقط العبور التجارية ضغطا كبيرا بتكدس البضائع وتأخر تسليمها، أيضا تطرقنا إلى تداعيتها على العمال وزيادة نسب البطالة في العالم وانتشار الفقر، كما درسنا في اخر المذكرة الإجراءات التي اتخذتها الحكومات من اجل تسيير التجارة الخارجية والحد من تداعيات كورنا على هذا القطاع المهم .

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، كوفيد 19، الاقتصاد، تداعيات كوفيد 19 على التجارة.